

Spatial Inequality and Social Movements: A critical Sociological Approach to the Rural Uprising in Morocco in the Light of the Experiences and Perceptions of a Sample of the Youth at Al Hoceima Province

Azzeddin Elfaraa

Abstract

Objective: This research aims to highlight the experiences of a sample of young people from Al Hoceima region in northern Morocco, who took part in the “Rural Uprising”, and to form knowledge about their perceptions of the inequality that prevailed in the region at the territorial level. **Methodology:** This research adopted qualitative methodological techniques, such as interviews and observations to test the validity of the hypothesis that considered that the expansion of such movements of social protest in Morocco was deeply linked to the awareness of the highly marginalized youth of the territorial inequality prevalent in Al Hoceima city and its surroundings. This uprising comes because of the historical outcome of a conflictual relationship that holds between groups with a common collective identity, a common cultural background and a widely circulated oral history, and a dependent authoritarian state that neither reaches the stage of a politically and economically independent nation-state nor takes the ethnic, cultural, and territorial differences within the whole Moroccan territory into account. **Results:** The current territorial inequality that marked Al Hoceima region is one the factors that make up the rural uprising, but it is not the only factor. **Conclusion:** The rural uprising is a natural upshot of the accumulation of permanent conflict and misunderstanding between the state and the countryside that is known for its history of rebellion and aspiration for emancipation.

Key words: Protest, Inequality, Authoritarianism, Emancipation, Sociology.

اللامساواة المِجَالِيَّة والحركات الاجتماعية: مُقارَبَة سوسيولوجِيَّة نقدِيَّة لحراك الرِّيف بالمغرب في ضوء تجارب وتصوُّرات عِيْنَة من شَباب إقليم الحُصِيْمَة (*)

عزالدين الفراع (**)

ملخص:

هدف الدراسة: كشف تجارب عِيْنَة من شَباب إقليم الحُصِيْمَة شَمَالَ المَغْرِب في "حراك الرِّيف" الاحتجاجي وبناء معرفة حول تصوُّراتهم بخصوص اللامساواة التي يَعْرِفُهَا الإقليم عَلَى المُستَوَى المِجَالِي. المنهجية: اعتمدت الدراسة على تقنيات مَنَهْجِيَّة كَيْفِيَّة: كالمقابلة والمجموعات البُورِيَّة والملاحظة؛ وذلك بهدف اخْتِبَار صِلَاحِيَّة فرض يَعتَبَر أَنَّ تَوْسُّع دائِرَة الحركات الاحتجاجِيَّة والاجتماعِيَّة مرتبط بوعي شباب المناطق المُهمَّشَة باللامساواة المِجَالِيَّة باعتبارها حَصِيلَة تاريخِيَّة لِعِلَاقَة صِرَاعِيَّة بَيْن جَمَاعَات ذات هُويَّة جَمَاعِيَّة مُشْتَرَكَة وَمَرْجِعِيَّة ثقافيَّة مُوَحَّدَة وتَارِيخ شَفْهِيّ واسع النِّدَاوُل، وَيَبَيِّن دَوْلَة تَسْلُطِيَّة تَابِعَة، لَمْ تَبْلُغ بَعْد طَوْر الدَّوْلَة-الأُمَّة المُسْتَقْلَة اقتصادِيًّا وسياسِيًّا ولا تُراعِي الاختلافات الإثنية والثقافيَّة واللامساواة المِجَالِيَّة القائمة بين المُدُن والمِنَاطِق المَغْرِبِيَّة. النتائج: إِنَّ اللامساواة المِجَالِيَّة التي يعرفها إقليم الحُصِيْمَة مِنْ بَيْن عَوَامِل تَشَكُّل حراك الرِّيف، لَكِنَّه ليس العامل الوحيد. الخلاصة: إِنَّ حراك الرِّيف بمثابة حَصِيلَة لِتَرَائِم تَارِيخِيّ وَصِرَاع أَزَلِيّ بَيْن الدَّوْلَة/المخزن وبين الرِّيف باعتباره مَنَاطِقَة مَعْرُوفَة تَارِيخِيًّا بِرفض السُّلْطَة والنزوع إلى التحرُّر.

المصطلحات الأساسية: الاحتجاج، اللامساواة، السلطوية، التحرُّر، علم الاجتماع.

(*) تم تنفيذ الدراسة من خلال دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، برنامج المنح الصغيرة بدورته الرابعة (2017) الممول من مؤسسة فورد.

(**) طالب باحث بسلك الدكتوراه في جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرّاز فاس - المغرب - مختبر السوسيولوجيا والسيكولوجيا.

Azzeddine.elfaraa@usmba.ac.ma

مقدمة:

هل يُمكن القول إنَّ الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الشَّبابية بمثابة إستراتيجية تعتمدُها بعض الفئات والمجموعات الاجتماعية لمقاومة اللامساواة المَجالِيَّة في أبعادها الأساسية، ووسيلة لتحقيق المساواة والمُطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية كقيم مركزية وشَمَت خطاب الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي يعرفها العالم، على الرغم من اختلاف السياقات السوسيو-تاريخية والبنى الاقتصادية والسياسية لمُجتمعاته؛ كالمغرب، مثلاً، باعتباره «أرضاً للامساواة» (Terre D'inégalité) بحسب تقرير مؤسسة «أوكسفام» حول اللامساواة في مجموعة من مناطق العالم⁽¹⁾؟ فالحركات الاحتجاجية والاجتماعية، تؤدي إلى ارتفاع وتيرة المطالب، وتساهم في استنبات قيم الحُرِّيَّة والمساواة، وتقلب العلاقة بين الدُول والمجتمعات. والشَّباب⁽²⁾، باعتباره صانعاً لها ومُحرِّكاً لاحتجاجاتها، يُمكن أن يكون حاملاً لتصورات وتجارب حول/مع اللامساواة وأسبابها وانعكاساتها ومآلاتها؛ مما يفرض على الباحث الاجتماعي أن ينتبه إليها.

استمدت هذه الدراسة موضوعها من «حَرَكَ الرِّيف» المتشكِّل في أعقاب مقتل بائع السَّمك محسن فكري في حاوية أزيل بتاريخ 28 أكتوبر 2016 بمدينة الحسيمة ونواحيها شمال المغرب في هذا السياق التاريخي. وهو سياقٌ، يعرف فيه العالم عموماً والمغرب تحديداً انبثاق حركات احتجاجية واجتماعية، كشفت تقارير المنظمات الدولية⁽³⁾ في صدها أن التخفيف من انتشارها يتطلب معالجة

(1) كشفَ تقرير المنظمة المهتمة بالمساواة في العالم أنَّ ثروة 3 أغنياء بالمغرب، التي تقدر بـ 4.5 مليارات دولار، قد ارتفعت خلال سنة واحدة؛ لتعادل استهلاك ما يزيد على 375 ألف مغربي فقير، وأظهر الهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء في المغرب؛ حيث أكد أنه على الرغم من أن هناك زيادة في الثروة بالمغرب، فإنَّ المستفيدين منها هم قلة قليلة من الأثرياء، حصرتهم «أوكسفام» في 3 ملياديرات. وورد في التقرير أن المغرب يسجل أعلى معدل في اللامساواة من بين دول شمال إفريقيا، وسجل تحسناً في السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن أكثر من 1.6 مليون شخص لا يزالون يعيشون في الفقر، و4.2 ملايين شخص مهددون بأن يدخلوا في خانة الفقر. وتحدَّث التقرير كذلك عن أن الشباب والنساء هم الأكثر تضرراً من عدم المساواة؛ لحرمانهم من عدة حقوق؛ كالشغل والصحة والتعليم، لافتاً إلى أن التعليم مؤشر أساسي على عدم المساواة؛ إذ إن ثلث المغاربة لا يزالون أميين، 60 في المائة منهم نساء قرويات. انظر الرابط: <https://bit.ly/2EzXT2Z> (شُوهد بتاريخ 9 يناير 2020).

(2) نقصد الشَّباب من كلا الجنسين.

(3) في تقرير صدر سنة 2019 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تأكيد أن «الاستجابة للاحتجاجات حول العالم تقتضي معالجة أوجه عدم المساواة». انظر الرابط: <http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2019.pdf> (شُوهد بتاريخ 6 يناير 2020).

اللامساواة الهيكلية التي أصبحت معلومة، كما يؤكد علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة (بادي وفيدال 2015، 9-13؛ ميلانوفيتش 2018، 155-160). وانطلاقاً من مُسلّمة العلاقة بين أشكال حضور فئة الشّباب في الخطابات الرّسمية للفاعل السياسي بالمغرب (الخطب الملكية)، وما نتج عنها من سياسات (الشباب والرياضة، 2014)، وبين الاحتجاجات التي قادتها هذه الفئة في المنطقة العربية منذ 2011 (Catusse 2013/2; Catusse 2013/4) - حاولت الدراسة بناء معرفة سوسيولوجية، قوامها تجارب وتصوّرات شباب الريف مع اللامساواة المجالية، واستجلاء مدى تأثير هذه التجارب والتّصورات في تشكّل الحراك الذي عرفته الحسيمة.

على هذا الأساس، حاولت الدراسة اختبار صلاحية فرض يعتبر أنّ توسع دائرة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الشبابية بالمغرب، يجد جذوره في وعي الشّباب باللامساواة المجالية، التي يمكن أن تكون بمثابة حصيلة تاريخيّة للعلاقات الصّراعية بين الجماعات ذات الهويّة الجماعية المشتركة والمرجعيّة الثقافيّة الموحّدة، وبين نموذج الدّولة التّسلّطية الحديثة التّابعة التي لم تبلغ بعد طور الدّولة-الأمة المستقلّة اقتصادياً وسياسياً ولا تعتمد سياسات تُراعي الاختلافات الإثنية والثّقافيّة واللامساواة المجالية القائمة بين المدن والمناطق المغربيّة. واعتماداً على مقارنة سوسيولوجية نقدية، اختبرت الدراسة صلاحية الفرض، وحاولت تحليل العلاقة بين اللامساواة المجالية والحركات الشبابية في ضوء الأطر النّظرية والمنهجية لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، الشّباب، واللامساواة المجالية. ومن خلال البحث الميداني، حاولت الدراسة بناء معرفة، مركزها تصوّرات وتجارب عينة من شباب إقليم الحسيمة، الذين شاركوا في حراك الريف الاحتجاجي مع اللامساواة المجالية في بعدها المجالي. وذلك استناداً إلى نظريات ونماذج تفسيرية اعتمدتها أعمال أساسية لتعميق التحليل وتقريب النّظر في العلاقة الجدلية بين اللامساواة في أبعادها المتعددة والاحتجاج في أشكاله المتنوّعة، كنظرية الحركات الاجتماعية. ولا غرو إذا تمت مساءلة هذه العلاقة في بعض المجالات الجغرافية كنموذج إقليم الحسيمة، التي تعرف لا مساواة مجالية على غرار مجموعة من المناطق داخل المملكة المغربية (الخمسينية 2006، 95-96-97-102-105-109-119).

المفهمة النَّظرية:

اللامساواة المَجالِيَّة :

تعرف المجتمعات أشكالاً مختلفة من اللامساواة المَجالِيَّة، سواء بين القرى والمدن؛ حيث تتفوق المدن على القرى، أو بين المَدُن فيما بينها. تظهر هذه اللامساواة في المدن من خلال صعوبة الولوج إلى التَّعليم والعمل، وجودة السكن والخدمات الصحية، والاندماج الحضري؛ فضلاً عن هيمنة مدينة على باقي المدن الأخرى. وهذا ما انتبه إليه حليم بركات الذي استنتج أن «سمات المدن في غالبية البلدان العربية تتميز بهيمنة مدينة واحدة أو المدن الكبرى» (بركات، 2000، 243)؛ إذ لا يرتبط تفوق المدينة الواحدة ضمن البلد الواحد بعدد سُكَّان هذه المدينة، بل بمركزيتها واحتكارها للخدمات الإنسانية المُتقدِّمة. وهو تفوق مُتعدِّد الأبعاد، يُحدث -بحسب بركات- خللاً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتَّمُوية والثَّقافية في المجتمع ككل.

لاحظت بعض الكتابات الاجتماعية أنَّ البُعد المَجالِيَّ في تحليل اللامساواة قد أُغفل في الأبحاث السوسولوجية. وذلك من خلال عدم استحضار دور المجال في إنتاج سيرورة اللامساواة، والتركيز بدلاً منه على الطبقة، العرق، الجندر وأشكال أخرى للتصنيف الاجتماعي؛ إذ لم يتم البدء في التركيز على دور المجال في إنتاج اللامساواة إلَّا مع بداية الألفية الثالثة، مع جيل جديد من النظريات والمناهج (Lobao, Gregory & Tickamyer, 2007, 2-3). عموماً، فإن اللامساواة المَجالِيَّة تظهر عندمَا يتركز الفقر وتدنَّى الخدمات والبنية الأساسية في مجالات مُعيَّنة على نحو يحدُّ من قدرة المجموعات على تغيير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. في المقابل، تظهر المساواة المَجالِيَّة عندما يحظى جميع المواطنين بفرص نفوذ متساوية للمرافق و/أو الخدمات العامة؛ كالمدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية والوظائف والمرافق، مقيسة بمسافة البعد و/أو بعدد المواطنين الذين يستفيدون من الخدمة⁽⁴⁾. فالمساواة المَجالِيَّة حالة، ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السُّلطة أو من كليهما، ويغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحرريات

(4) ينظر الرابط <http://www.tadamun.co/2015/09/08/inequality-underserved-areas-spatial-analysis-access-public-schools-greater-cairo-region/?lang=en#> (شاهد بتاريخ 30 أغسطس 2018)

متكافئة، ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، ويعمّ فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم، ولإطلاق طاقاتهم من مكانها، ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، ويساعد المجتمع على النمو والتقدم المستدام. وهي أيضاً الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (شكر، 2016، 88).

دفع هذا الوضع مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية إلى محاولة الكشف عن المنطق الذي تُبنى وفقه اللامساواة المجالية وتتغير، سواء من خلال إرجاعها إلى تاريخها، أو عبر استحضار الفعل السياسي الموجّه إلى مسألتها السّكن والتحضر(5)، وتحليل التحولات السوسيو-مجالية الواقعية والمقارنة بينها باستحضار تشكيلتها الحضرية وعوامل تطورها اعتماداً على مقارنة تجمع بين المنظور التاريخي والديمقراطي والسوسيو-اقتصادي ثم السياسي؛ وذلك لأنّ اللامساواة المجالية والاجتماعية تُسائل المجتمعات الديمقراطية التي تأسست على مبدأ المساواة. وهذا ما فرض على هذه الدراسات والأبحاث تتبّع دينامية اللامساواة عبر وضعها في سياقاتها السوسيو-تاريخية. خصوصاً أنها تحيل على العلاقات المركبة بين البنية الاجتماعية والبنية المجالية، من منطلق الارتباط الوثيق بين المجتمع والمجال والمجال والمجتمع (Lobao, et al., 2007, 11).

الحركات الاجتماعية:

بَرَزَت الحركات الاجتماعية في سياقات تاريخية واجتماعية، عرفت فيها المجتمعات الغربية تصاعداً لموجة التحرر بقيادة قوى اليسار المهيمنة على المشهد السياسي والاجتماعي الأوروبي خلال ثمانينيات القرن العشرين. في هذا السياق، تبلورت طروحات انزاحت عن المسار الذي أخذته النُظريات الكلاسيكية حول هذه الحركات؛ إذ تمّ الانتباه إلى مجموعة من الأبعاد التي أُغفلت في هذه النُظريات، من

(5) انظر مثلاً: Kawtar Najib, Inégalités socio-spatiales dans les villes et leurs évolutions récentes: comparaison

de Besançon, Mulhouse et Strasbourg على الرابط: <https://journals.openedition.org/cybergeographie/27964?lang=es>

شوهده بتاريخ 7 يناير 2020.

قبيل البنية التنظيمية وشكل القيادة، إلخ. لا يمكن الفصل بين التعدد الذي عرفته هذه المقاربات، عن الاختلاف الحاصل على مستوى الأسس والمرجعيات النظرية والمنهجية، للمدارس المهيمنة في العلوم الاجتماعية المعاصرة، الأوروبية من جهة، والأنجلوساكسونية من جهة ثانية. فإذا كانت الأولى ذات التوجه الكَمِّي التَّطْييري، تهتم بالعوامل المتحكممة في التزام الأفراد، وبالطريقة التي تصير فيها الأنساق الاجتماعية والسياسية والثقافية، قابلة للفعل الجماعي أو للبناء الإستراتيجي للحركات، الذي يتم عبر تعبئة الموارد، فإنَّ الثانية ذات التوجه الكيفي التجريبي، تمنح دوراً محورياً للتاريخ و للتغير الاجتماعي، كما تركز على دور الثقافة و الهوية والفضاء العمومي في نشأة الحركات الاجتماعية، كمؤشرات على حداثة الاحتجاج السياسي (Scott, 2006, 155).

إلا أنَّ ظهور ممارسات مُركَّبة ناتجة من تصاعد موجة العولمة واتساع رقعة تأثيرها، قد فرض اعتماد توليفة تجمع بين التقليدين السابقين لأجل تحليل الموضوعات الجديدة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة؛ حيث سيتم الاهتمام بشبكة الحركات الاجتماعية، ودور الأهواء في تَشَكُّل الاحتجاج، علاوة على وظيفة الصحافة (تحليل حدث الاحتجاج). كما سيتم تناول تأثير الحركات الاجتماعية في السياسات العمومية باعتبارها بوصلة المسألة الاجتماعية (Scott, 2006, 156). وإذا كانت التَّحوُّلات التي عرفتها المجتمعات قد كشفت الفوارق الواضحة بين الحركات الاجتماعية في المجتمعات الأورو-أمريكية، والحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، فإنَّ التحليل السوسيولوجي يؤكد مفترضاً، مفاده أن الاختلاف في البيئات الاجتماعية والأنساق السياسية يؤدي إلى الاختلاف في الفعل الاجتماعي. وإسقاطاً على الحراك الاحتجاجي، فإن الحركة الاجتماعية، كما تولدت في الغرب، تعكس اختلافاً جذرياً عن الحراك الاحتجاجي في غيره، بسبب جملة محددات سوسيولوجية لا يمكن إغفالها (سعود و موهرياشة 2016، 100).

تؤكد بعض الأعمال التنظيرية أنَّ مفهوم الحركات الاجتماعية سيف ذو حدين؛ فهو يسهم في التراكم المعرفي حول الحركات المعاصرة عبر توجيهه الانتباه نحو دلالات التَّغْيِير المورفولوجي الذي لحق البنية والفعل، كما يكشف علاقة هذه التغيرات (Changes) بالتَّحوُّلات (Transformations) البنوية للمجتمع بكامله. إنَّ هَذِهِ التغيرات -بحسب ميلوتشي- هي مصدر الحركات الحديثة إذا ما قُورنت بنماذج الفعل الجماعي القائمة على الصِّراع الطَّبْقِي (1997). يَعتَبر هانك جونستون، في نقده ميلوتشي، أنَّ هذا التوجه ينحو في اتجاه إضفاء الطابع الأنطولوجي على الحركات

الاجتماعية الجديدة، معتبراً أنَّ المفهوم بمثابة مقارنة أكثر منه نظرية. فهو ليس مجموعة من الطروحات القابلة للتحقق إمبيريقياً، بل هو بمثابة محاولة لتحديد الخصائص العامة للحركات الاجتماعية المعاصرة وتطوير الأدوات التحليلية الملائمة لدراساتها (1997، 276).

وبغض النظر عن الإشكالات التي تطرحها الاختلافات القائمة بين تاريخية المجتمعات أمام أي محاولة لدراسة الحركات الاجتماعية، فإنه من الممكن تحديد بعض الخصائص التي تتسم بها هذه الحركات، وأولها أنها وليدة الأزمات؛ فهي تظهر -غالباً- في السياقات السوسيو-تاريخية التي يدخل فيها مجتمع ما في أزمة. هذا التصور الذي يربط بين الحركات الاجتماعية والأزمات، يرى فيها فعلاً جماعياً، يحمل مشروعاً يهدف إلى صناعة أنماط جديدة في العيش (Larousse, 1989, 138)؛ فتكون بذلك ولادتها وانبثاقها بمثابة رد فعل، يهدف إلى المساهمة في التغيير وإخراج مجتمع ما من أزمته، خصوصاً أنَّ الحركات الاجتماعية قد ارتبطت بالاحتجاجات السياسية؛ أي العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي، في السياقات التي تتبلور فيها المشاركة السياسية في أشكال لا تتخذ طابعاً مؤسسياً.

تتسم الحركات الاجتماعية كذلك بخاصية الالتزام الذي يُبديه الفاعلون المُنظمون للحركة والمشكولون لبنائها. فهؤلاء يصنعون فعلاً جماعياً «يتخذ طابع المواجهة ضد أطراف محددة، ويهدف إلى دفعها إلى إحداث التغيير الاجتماعي» (Paugam, 2010, 101) أو الإبقاء على نظام سائد، كما هو الأمر مع الحركات الدينية. كما تقوم هذه الحركات على شبكة من العلاقات التي تتخذ طابعاً صراعياً، ينسج خيوطها أفراد يطمحون إلى ضبط قضية من القضايا الاجتماعية، ذات بعد اقتصادي أو سياسي أو ثقافي. وهذا ما يسهم في بروز مبادرات فردية، تكون مهمتها القيام بعمليات التعبئة والتأطير والتنسيق والتخطيط وتحديد الإستراتيجيات والموارد، وهي عمليات تتم عبر استعمال شبكات مكثفة غير مهيكلة، لأجل تبادل المعلومات وتقاسم الأنشطة والمستجدات. أخيراً، لا يمكن أن تقوم الحركات الاجتماعية دون أن تكون لها هوية مشتركة، باعتبارها العامل الذي يدفع الفاعلين إلى الالتزام بقضية معينة، ويشدّهم إلى أصلٍ مُوحّد، يسمح بتكريس الانتماء إلى حركة أكثر امتداداً تتعدى الأفراد المشكّلين لها (Paugam, 2010, 102). فإذا توافرت هذه الخصائص يمكن بذلك الإعلان عن ولادة حركة اجتماعية.

حركات اجتماعية أم حركات احتجاجية؟

يُميِّز بعض السوسولوجيين بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية، وذلك من منطلق أن الأولى تحيل على «الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين باعتبارها ممثلاً لقاعدة شعبية عريضة تفتقد التمثيل الرسمي، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة، وقد تكون محلّية أو إقليمية أو عالمية»، في حين تكون الثانية بمثابة «أشكال متنوّعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرّفْض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها. وهي أشكال منتشرة في الفئات الاجتماعية كافّة، وخاصّة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبّات غير منظمة» (الشوبكي، 2014، 42). وبحسب بعض المُقارَبات، فإنّ الحركات الاحتجاجية في العالم العربي بمثابة شكل من أشكال الحركات الاجتماعية، وهي أساس انبثاقها، فكل حركة اجتماعية تقوم على الفعل الاحتجاجي؛ فإذا انخرطت فيها الفئات الاجتماعية، يمكن أن تتحول إلى حركة اجتماعية دينامية (سعود و موهرباشة، 2016، 100). إلّا أن التّناول السياسي لهذه الحركات التي تُخلّل مطالبها عادةً من زاوية الصراع على السلطة، يؤدي إلى استبعاد الحركات الاحتجاجية ذات المطالب المهنية والاقتصادية والاجتماعية. علاوةً على إغفال السّياقات التاريخية والبيئات السياسية التي تشكّلت فيها.

يظهر الاختلاف بين الحركة الاجتماعية والحركة الاحتجاجية في مجموعة من الخصائص، أبرزها: خاصية التّظيم؛ ذلك أن الأولى جهود منظمة، في حين تفتقر الثانية إلى عنصر التّظيم. كما تتميز الحركة الاجتماعية بحملها لمشروع سياسي، يهدف إلى تغيير بنيات قائمة لا تتسجم مع القيم التي تسعى إلى تثبيتها الحركة الاجتماعية؛ في حين لا تقوم الحركات الاحتجاجية إلّا عندما تعرف فئة ما «ضغطاً اجتماعياً وسياسياً»، يدفعها آنذاك إلى الاعتراض والمقاومة. فالحركة الاحتجاجية هي أشكال من الاعتراض، تقوم بها الفئات المُختلفة للمطالبة بحقوقها، وتعتمد على وسائل يبتكرها المحتجون للمقاومة والرفض. وهي تقريباً الوسائل التي تتوسّل بها الحركات الاجتماعية. ويمكن استنتاج أربعة عناصر في تكوين الحركة الاحتجاجية، هي: فعل الاعتراض، والمعترض، والمعترض عليه، وموضوع الاعتراض، وهي العناصر التكوينية نفسها للحركة الاجتماعية (سعود و موهرباشة، 2016، 99 - 100).

من بين السمات الأساس التي تميز الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المجتمع الشبكي خلال الألفية الثالثة أنها تنبثق من المجالات الحضرية وتتم التعبئة لها وقيادتها والدفاع عن مطالبها بواسطة الفئات الشابة، وهذا ما تؤكد الدراسات التي عاينت الاحتجاجات وتتبع أطوارها، سواء في المنطقة الأورو-أمريكية (Harvey, 2012; Castells, 1972; كاستلز، 2018) التي كانت مُمهدة لِتَشَكُّلِ حركات اجتماعية جديدة طرحت مطالب تختلف عن المطالب التي سادت قبل صعود النيوليبرالية وعارضت مؤسسات ومنظمات دولية تُوجِّه الاقتصادات والمجتمعات بعد تراجع سيادة الدولة الوطنية، أو في المنطقة العربية (Bayat, 2010; Rachik, 2016) التي استطاع شبابها أن يجعل من ثورة الإعلام والاتصال معبراً لتحقيق ثورات قلبت الأنظمة السياسية والاجتماعية، ومهدت لعصر جديد سُمِّتُهُ الأساس هي الاحتجاج. لقد تحول الشباب إلى فاعل، يعارض المؤسسات والخطابات، عبر الانخراط في حركات اجتماعية واحتجاجية، تختلف سياقات تشكلها ولوائح مطالبها وأشكال مقاومتها باختلاف تاريخية المجتمعات.

الشباب:

لا يعتبر علماء الاجتماع أن الشباب مفهوم، فهو مجرد كلمة، تتطلب من عالم الاجتماع أن يقدم بصدها رد فعل مهنيًا؛ وذلك لأنَّ التقسيمات العمرية اعتباطية، والحدود بين الشباب والشيخوخة في جميع المجتمعات هي محل رهان وصراع؛ فما يُسميه بيير بورديو التمثّل الإيديولوجي للفصل بين الشباب والشيخوخة، يعزو للأصغر سنًا أشياء تجعلهم في المقابل يتنازلون عن أشياء أخرى كثيرة للأكبر سنًا (بورديو، 2012، 229-30). ومن ثم؛ فالتصنيف بحسب العمر يسعى إلى فرض حدود وإنتاج نظام يتعيّن على كل واحد الالتزام به والبقاء في مكانه ضمن إطاره. ولذلك، قام بورديو بالتمييز بين العمر الاجتماعي والعمر البيولوجي؛ حيث اعتبر أن العلاقة بينهما مُعقّدة جداً. وبعيداً عن هذا التعقيد، سنتعامل في هذه الدراسة مع مفهوم الشباب باعتباره تجربة. وسنعتبر أن الفئة العمرية 18 - 29 تنتمي إلى هذه المجموعة الاجتماعية.

إذا كان الشباب كتجربة ومرحلة عمرية صاحبت الحداثة في السياقات الغربية وما أنتجته من قيم مرتبطة بالحرية والديمقراطية، فإنَّ هذه الفئة في المنطقة العربية قد استدمجت، بصورة واعية أو غير واعية، منظومة القيم والتصورات والممارسات المرتبطة بهذه الأنظمة على الرغم من أنها تعيش في مجتمعات ودول سُلطوية. فالى

جانب المقاربات التي شددت على سلطوية الأنظمة العربية المغلقة، دولةً ومُجتمعاً، هناك أخرى أكّدت قدرة جيل الشباب على المقاومة وإحداث التغيير الاجتماعي (بلقزيز، 2012، 123). يقول إدوارد سعيد في هذا الصدد.

الشباب، اللامساواة المَجالِيَّة والحركات الاجتماعية: قراءات نقدية في دراسات وأبحاث علمية:

من بين الأعمال الأكاديمية التي تتناولت أوضاع الشباب في المدن، نجد الدراسة التي أنجزها الباحث الجزائري علي بوعناقة، المعنونة بالشباب ومشكلاته في المدن الحضرية (2007). انطلق الباحث من فرض يعتبر أن غياب التوافق بين أنساق البناء الاجتماعي لدول العالم الثالث (والعربية من بينها) قد أنتج مجموعة من الاختلالات الاجتماعية، الناتجة من العلاقة المتناقضة بين نموذج التحديث المطبق في بعض دول المنطقة العربية (بوعناقة، 2007، 19). وهذا ما جعل مشروعات التنمية المطبقة عاجزة عن تحقيق التغيير الاجتماعي المنشود. كما تولدت عن هذه السياسات مجموعة من الاختلالات البنيوية، كانت عاملاً من بين العوامل التي أسهمت في فشل المشروعات التي تستهدف الفئات الشابة في بعض المدن المهمشة؛ حيث تنتشر البطالة والجريمة وغيرها من الظواهر المؤشرة على تفاقم اللامساواة الاجتماعية في المجالات الحضرية.

اعتمد الباحث على النظرية الوظيفية في دراسة المشكلات التي يعانيها الشباب الجزائري في المدن، وركز على التحليل الإحصائي ونتائج تقنية الاستثمار لإبراز الاختلالات الناتجة من فشل السياسات التنموية المتبعة من طرف الدولة. كما استند إلى تقنية الملاحظة في البحث الميداني (بوعناقة، 2007، 47، 48، 49) لوصف المشكلات الاجتماعية التي يعانيها الشباب في المدن (اللامساواة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وغياب سياسات ناجعة في إعادة توزيع الثروات)؛ الأمر الذي أنتج تحوُّلاً في بنية الاقتصاد أدى إلى خوصصة القطاعات العمومية (التعليم، الصحة، السكن..)، وهو الوضع الذي أنتج مجموعة من الاختلالات الاجتماعية والإيكولوجية، من مؤشرات بطالة الشباب والجريمة واللامساواة بين الأرياف والمدن (بوعناقة، 2007، 225)؛ الشيء الذي خلف موجة من الهجرات الريفية نحو المدن، أدت إلى بروز تكتلات سكانية عشوائية، شوّشت على هندسة المدن وجمالياتها في بعض المناطق الحضرية؛ كما أن السياسات التي تم بها توزيع أفراد المجتمع داخل

النسق الاجتماعي والاقتصادي، لم تحقق الأهداف التي وضعها المجتمع كمنطلقات لمشروع التنمية؛ وهذا ما جعل المسافة تكبر بين المؤسسات الاجتماعية والفئات الاجتماعية (الشباب تحديداً).

هناك أبحاث سوسيولوجية تناولت العلاقة بين المجال والحركات الاحتجاجية؛ كبحث محسن بوعزيزي حول فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية، الذي تناول فيه الحالة التونسية (2008)؛ حيث حاول تحليل العلاقة بين المجال والاحتجاج من منطلق الارتباط بين حياة الحركة الاجتماعية واتساع المجال الاجتماعي. انطلق بوعزيزي من سؤال هو «أفلم تزل هناك حركات اجتماعية؟» ومن فرضية تعتبر أن هناك «علاقة ضرورية بين الحركة الاجتماعية والفضاء بمختلف معانيه الاجتماعية العامة والجغرافية والتاريخية والرمزية» (بوعزيزي، 2008، 9). وانطلاقاً من فرضية الغياب الكلي للحركات الاجتماعية، واستمرار الصراعات على المستوى الاجتماعي وفضاءاته العامة، بفعل هيمنة الدولة على المجتمع واكتساح الخاص للعام من الفضاء، اعتبر الباحث أن «الفضاء العام الذي ينتج الحياة الاجتماعية، بما فيها من تناقضات وصراعات وتسويات، هو الذي ضُمِرَ فأدّى إلى ضُمور الاجتماعي وانكماش مؤسساته التقليدية كالعائلة والمدرسة والمصنع» (بوعزيزي، 2008، 10).

نظرياً، اعتمد الباحث على أعمال آلان توران حول سوسيولوجية الفاعل، التي تهمل الظاهرة الاجتماعية لتُحلّل مقاصد الفعل والحركة، وتفكك فكرة المجتمع والانحلال الاجتماعي (بوعزيزي، 2008، 10). أما منهجياً؛ فقد استخدم تقنية المقابلة غير الموجهة. وقد استنتج الباحث من خلال مقابلاته مع عينة البحث (الجامعيين) أن المجتمع التونسي يشهد حراكاً اجتماعياً لم ينضج بعد في حركات اجتماعية (بوعزيزي، 2008، 18) وهذا ما عبر عنه خطاب هؤلاء الحامل لمفردات تراوح بين النهاية، الفراغ، الخيبة، خيار الصمت، اللامبالاة، التفكك، الانحلال؛ الأمر الذي ربطه الباحث بفك الارتباط مع الاجتماعي وانهيار المؤسسات والمجالات التي كانت تحضّنه، والتباس أصنافه الاجتماعية (الطبقة، النقابة، العائلة، المدرسة) (بوعزيزي، 2008، 19). وبدل البحث في العلاقة بين المجال والاحتجاج من خلال التركيز على أبرز الفاعلين (الشباب) لتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمجالية وعلاقتها بالاحتجاج تم الاكتفاء بعينة من الأساتذة الجامعيين الذين «عُرفوا، ولو بصورة متفاوتة، بمواقفهم الفكرية أو السياسية أو النقابية» (بوعزيزي، 2008، 9).

المنهج:

وقع الاختيار على حراك الريف مثلاً، واتخذت الدراسة الميدانية الحسيمة ونواحيها مجالاً لأسباب موضوعية، من بينها اللامساواة المَجالِيَّة التي يعرفها «الإقليم» على مستوى الخدمات العمومية الأساس (الصحة، التعليم، فرص الشغل، الخدمات والبنية التحتية ..). فضلاً عن احتضان المدينة لحراك خَلَفَ صدىً على المستويين المحلي والعالمي. كما أن منطقة الريف اشتهرت تاريخياً باعتبارها بؤرة ساخنة، اجتماعياً وسياسياً في المغرب؛ إذ نظّم سكان المنطقة المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال الإسباني بقيادة الشريف أمزيان، ومن بعده محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي رسخت حركته تقاليد الكفاح المسلح ضد الاحتلالين الفرنسي والإسباني في الريف بعد واقعة أنوال 1921. وإذا كان الاستعمار قد تَمَكَّن من إنزال الهزيمة بالريفيين سنة 1926، بعد تحالف القوتين الفرنسية والإسبانية، اللّتين استعملتا الغازات السامة لإنهاء مقاومة الريفيين التي ما زالت آثارها مستمرة إلى اليوم، فإن سكان الريف قد انتفضوا من جديد سنة 1951، وأخمدت الانتفاضة بشكل عنيف، وهو الأمر الذي سيتكرر مع انتفاضة 1984.

شكل 1:

الحسيمة ونواحيها (الريف)



المصدر: غوغل للخرائط.

بلغ عدد سُكَّان إقليم الحسيمة بحسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 (399654) نسمة. تمتد هذه الساكنة على ما يبلغ 40 جماعة قروية وحضرية وشبه حضرية. ويتميز الإقليم بهندسته الجغرافية الجبلية وتضاريسه الوعرة وذاكرته الجماعية

ولغته المشتركة، وهجرة ساكنته المكثفة خارج الوطن. وقد أشار المؤرخون (عياش، 1992، 96 - 120) والأنثروبولوجيون (Hart, 1976) إلى هذه الأمور؛ حيث أشار أوغيسست مُوليراس مثلاً في «اكتشافه للريف» المغربي عبر روايات مُخبره الرّحالة محمد بن الطيب الذي ساعده على «كشف النقاب الذي يخفي إمبراطورية منيعة»، إلى أن:

«الريف كلمة عربية تعني الأرض المحروثة والخصبة التي توجد عادة على ضفاف النهر أو بجانب الصحراء. وتعني كلمة «الريف»: الضفة والشط. ويطلق الريفيون هذا الاسم على بلدهم دون فهم معناه. يحدّ الريف شمالاً البحر الأبيض المتوسط، وشرقاً إقليم وهران، وغرباً وجنوباً إقليم جباله. ويختلف اتساعه كثيراً ما بين الشمال والجنوب. حافظ على استقلاليتّه منذ فجر التاريخ؛ فهو لم يخضع أبداً للأسياد الذين تعاقبوا على عرش المغرب. وشكل دوماً ملاذاً للتأثرين والطامعين في الحكم. وما زال إلى أيامنا هذه، يعتبر ملجأً يستحيل اختراقه» (موليراس، 2007، 43).

التقنيات المنهجية وعينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تقنيات منهجية كفيّة؛ حيث أجريت مقابلات نصف موجهة ومجموعات بؤرية. وقد تضمنت دلائل المقابلات والحلقات البؤرية المحاور الآتية: ما قبل الحراك، الدولة والحراك، الريف: مصير الحراك ومستقبل المنطقة، الشبكة والحركة، الهوية والانتماء، ما بعد الحراك؛ وقد أنجزت المقابلات والحلقات مع عينة قصدية ضمت فئة الشباب (18-29) لاعتبارات نظرية واختيارية منهجية وأسباب واقعية؛ فهذه الفئة كانت أكثر حضوراً في حراك الريف كما هو الأمر مع الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الشبابية التي عرفتها المنطقة العربية بعد ثورات 2011. ومن خلال حراك الريف، حُدّدت بعض أبعاد اللامساواة المجالية التي تعرفها بعض المناطق؛ كالحسيمة التي انطلق منها الحراك، وعبر دراسة ميدانية، حُلّت العلاقة بين وعي شباب المنطقة بهذه الأبعاد، وتشكيلهم وانخراطهم في الحراك.

ضمت عينة الدّراسة 31 شاباً وشابة من مدينة الحسيمة ونواحيها (إمزورن، أجدير، أكنول، بني بوعياش)، وهم شباب متعلّمون وغير متعلّمين (الأغلبية متعلّمون)، أعطيناهم أسماءً مُستعارة. أنجزت المقابلات والمجموعات البؤرية معهم اعتماداً على شبكة من العلاقات الاجتماعية. وقد نشّطنا أربع مجموعات بؤرية، الأولى مكونة من 9 شابات و الثانية من 3 شباب (2 إناث و 1 ذكر)، الثالثة من 4 شباب (ذكور) والرابعة من 5 شباب (ذكور). وأنجزنا 10 مقابلات مع شباب شاركوا في الحراك. تم تشييط

المجموعات وإجراء المقابلات وملاحظة مجال الدراسة خلال الأشهر، يناير/كانون الثاني، فبراير/شباط، مارس/آذار، وأبريل/نيسان 2018. كما تمت المشاركة في بحث ميداني حول مشاركة النساء في حراك الريف سنة 2021.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، من بينها: ما أبعاد اللامساواة المِجَالِيَّة التي يعرفها إقليم الحسيمة؟ وكيف يتصور شباب الإقليم هذه الأبعاد؟ هل كانت اللامساواة المِجَالِيَّة التي يعرفها إقليم الحسيمة من بين عوامل تشكّل حراك الريف؟ وهل طالب الحراك بالتخفيف منها؟ ما أهم المسارات التي عرفها حراك الريف؟ وكيف ينظر الشباب الذي عاش تجربة الحراك إلى هذه المسارات؟ ما مصير حراك الريف؟ وكيف تعاملت الدولة معه؟

الشباب بين اللامساواة المِجَالِيَّة والحَرَكَات الاجتماعية: تحليل نتائج دراسة ميدانية:

تعرض فئة الشباب في الريف لامساواة مِجَالِيَّة، راوحت بين البعد الاقتصادي ممثلاً في غياب فرص الشغل، والاجتماعي مجسداً في الخدمات الأساسية من تعليم وتطبيب وشبكة طرق ووسائل ترفيه. تحضر هذه الأبعاد أكثر من غيرها في خطابات الشباب التي تحكي عن تجاربهم المعيشية وتعكس معاناتهم اليومية داخل المجالات الحضرية وشبه الحضرية والقروية لإقليم الحسيمة ونواحيها. تحمل هذه الخطابات آمالاً وطموحات لا تخرج عن تحقيق الحقوق الأساسية، وبتشكّل حراك الريف، بدت الفرصة مواتية لبلوغ هذه الغاية الأساسية. يقول شاب ريفي: «لا نتوفر على أبسط شروط الحياة. أغلب الشباب هنا ذوو شواهد وعاطلون عن العمل، والمنطقة تفتقر إلى الخدمات الأساسية، ومنها الموجهة إلى فئة الشباب» (يوري، 25 سنة، طالب جامعي، مقابلة أُجريت خلال شهر مارس/آذار 2018).

اللامساواة المِجَالِيَّة على مستوى التعليم والصحة:

لا يخفى دور التعليم في تحقيق اندماج الأفراد في المجالات الحضرية والقروية بما يضمن تحقيق الحركة الاجتماعية تصاعدياً بالنسبة للفئات والمجموعات الاجتماعية الأقل حظاً وساكنة المناطق الأقل تحديثاً وتحضراً للاستفادة من الخيرات الرمزية التي تقدمها المؤسسة التربوية. فأي تجمع سكاني في حاجة إلى مؤسسات وأطر كافية، تتكفل بمهمة تلقين المهارات والكفايات والقيم والمعارف والإستراتيجيات،

التي يعبئها الشاب للاندماج في محيطه الاجتماعي. وهذا ما فرض علينا أن نسأل الشباب عن أوضاع التعليم في مدينة الحسيمة في ضوء مقارنتها بأوضاع التعليم في المغرب بالنسبة لبعض الشباب ذوي المستوى التعليمي المرتفع (جامعي) في العينة. تقول ثاميمونت: «نحنُ نُعاني؛ فمن أجل أن تدرس يجب أن تنتقل إلى مكان بعيد، وذلك يحتاج إلى إمكانيات ومصاريف هناك من لا يتوفر عليها. هناك من يدرّس أبناءه جيداً لكنه لا يملك نقوداً فيضطر إلى توقيفهم عن الدراسة» (ثاميمونت، 19 سنة، طالبة جامعية، مجموعة بؤرية نُشّطت خلال شهر فبراير 2018).

يزداد وعي الشباب باللامساواة المجالية في بعدها التعليمي، عندما يتم استحضار مُدن مغربية أخرى مقارنة بمدينة الحسيمة، التي قام الشباب بزيارتها بحثاً عن فرصة عمل بالنسبة لغير المتعلمين، أو لاستكمال الدراسة بالنسبة للمتعلّمين ومن يواصلون تعليمهم. فعلاوة على غياب الجامعة، لا تتوفر مدينة الحسيمة على مؤسسات تعليمية وأطر تدريس كافية. وهو وضع يشمل مناطق أخرى في المغرب، كما تؤكد تصريحات الشباب، وبيّنت ذلك الملاحظات والقراءات، بما فيها قراءة الملف المطلبي لحراك الريف الذي جعل من إنشاء مؤسسات ومعاهد وجامعة أولوية من بين الأولويات. يقول شاب ريفي ينحدر من نواحي الحسيمة ويتابع دراسته الجامعية بمدينة فاس: «أبعد عن مدينة الحسيمة ما يقرب خمسين كيلومتراً، وأقطع 400 كلم لأصل إلى فاس من أجل متابعة الدراسة؛ لأن الجامعة غير موجودة في أقرب مركز حضري لنا وهي الحسيمة. ماذا أقول لك، عندما تبتعد عن مقر سكنك ستُعاني» (عبد الكريم، 24 سنة، طالب جامعي، مقابلة أنجزت بمدينة فاس خلال شهر أبريل/ نيسان 2018).

تراوح أسباب اللامساواة المجالية في بعدها التعليمي من منظور الشباب بين غياب المؤسسات القريبة من الساكنة التي تعيش العُزلة والتهميش المجالي في مدينة الحسيمة ونواحيها، وبين القيم المحافظة المتوارثة بالريف وفي بعض المناطق القروية بالمغرب، التي تفرض تمدّرس الأطفال الذين يتم استغلالهم في الأعمال اليومية المرتبطة بنمط العيش القروي الفلاحي بالنسبة للذكور، والزواج في سن مبكرة بالنسبة للإناث. وهذا ما يتعارض أحياناً مع رغبة الشباب. وذلك ما يؤكده هؤلاء، يقول عبد الكريم:

«الإنسان الريفي له رغبة في التمدن»⁽⁶⁾، لكن، هناك انقطاعات كثيرة، فالناس ينقطعون عن الدراسة. فأنا جئت إلى الجامعة من بين عدد كبير من الشباب الذين درسوا معي ولم يستطيعوا الاستمرار فانقطعوا عن الدراسة. وبخاصة الفتيات، اللائي ينقطعن كثيراً بسبب بُعد المؤسسات التعليمية التي تجعل الآباء يخشون عليهن، وهذا ما يدفعهم إلى تزويجهن في سن مبكرة» (عبد الكريم، مقابلة سابقة).

لا يشمل الريف الكبير إقليم الحسيمة الذي عرف حراكاً كانت اللامساواة المجالية في بعدها التعليمي من بين أسباب تشكله، بل امتد ليشمل مناطق وقبائل أخرى تنقسم فيما بينها الانتماء الثقافي والهوياتي والإثني واللغوي. تنقسم هذه المناطق إلى أولى أقل ظلعاً ممن كان معاشهم من عائدات اقتصاد السياحة الذي يزدهر في بعض فصول السنة دون أخرى، وعائدات الجالية الريفية المقيمة خارج المغرب. وأخرى أكثر ظلعاً ممن كان معاشهم من عائدات القنب الهندي والتهريب⁽⁷⁾. يقول م.ب. ملخصاً الوضع بنبرة لا تخلو من غبن وتتم عن إحساس عميق بالتمييز: «نفتقر في الريف إلى الأطر (الأساتذة) وقلة المؤسسات التعليمية. فكوننا من أكبر مناطق الريف وذات كثافة سكانية ودواوير وجماعات وبها ثانوية واحدة مقارنة مع المركز حيث يوجد في كل حي ثانوية أو إعدادية تقريباً» (عبد الكريم، مقابلة سابقة).

في حواراتنا مع الشباب، حاولنا أن نتعرف تجليات اللامساواة المجالية على مستوى التعليم والتمدرس وما يتطلبه من مؤسسات وأطر تشمل مختلف المناطق

(6) يتعارض هذا مع السياقات السوسيو-تاريخية السابقة كما وثقتها الأبحاث الأنثروبولوجية في الريف، التي توحى بأن هناك فيما ماثلة تعتبر تمدن الأطفال حجر عثرة أمام اشتغالهم ومساعدتهم للآباء في ظل التراجع الواضح لمكانة المدرسة ودورها في تحقيق الحركة الاجتماعية إذا حاولنا تفسير ذلك هنا والآن. فأورسولا هارت مثلاً التي اشتغلت مع زوجها الأنثروبولوجي المعروف دافيد هارت، على قبيلة آيت ورياغل، أكبر قبائل الريف - عرضت في كتابها على لسان إحدى زوجات «مُوحَّد» (الريفي الذي استقبل في الريف من أجل إنجاز البحث الأنثروبولوجي الميداني) في أثناء حوارها مع أورسولا حول تمدن الأطفال - ما يأتي: «الأطفال أكثر منفعة وهم يرعون الماعز ويساعدون الآباء. فإن هم ذهبوا إلى المدرسة، فمن سيعمل؟ ومن سنرسل لقضاء حاجتنا؟.. أما الفتيات: فعليهن البقاء في المنزل كي يتعلمن عمل المرأة حتى يتزوجن.. هذا هو الريف، ونحن ريفيون». وهي قيم تتعارض مع المجتمع الريفي «المختلف» عن المجتمعات الأخرى كالمجتمع الأمريكي كما ورد في تممة حوار فاضمة زوجة موحند مع أورسولا زوجة الأنثروبولوجي. انظر (أ. هارت 2010، 136).

(7) يغلب على النشاط التجاري في المنطقة التهريب المعيشي، خاصة بالناظور ونواحيها، وهو يشغل عدداً كبيراً من أبناء المنطقة ونسائها، على الرغم من المخاطر التي يتعرض لها المشتغلون بهذا النشاط بالمعابر الحدودية الفاصلة بين الناظور وملييلة.

والمدن في الدولة الواحدة وبتميز إيجابي، بما يتيح الفرص نفسها للمواطنين لأجل الاستفادة من الخيرات الرّمزية التي تقدمها المدرسة بشكل لا متكافئ، والمادية كما توفرها المؤسسة الصحية؛ إذ تعرف منطقة الريف لا مساواة مجالية على مستوى الخدمات الصحية جعلت شباب الحراك يضعون مطلب بناء المستوصفات والمستشفيات على رأس قائمة المطالب المستعجلة في ظل تزايد الوفيات بسبب السرطان⁽⁸⁾. فمُنطقة الريف تشمل نسب إصابة عالية بهذا المرض المزمن لأسباب سياسية تعود إلى المرحلة الاستعمارية المباشرة وما زالت آثارها الجانبية مستمرة إلى اللحظة الآنية⁽⁹⁾. وقد لفت انتباهنا أن أغلب عينة الدراسة لهم أفراد من العائلة مُصابون بمرض السرطان أو ماتوا بسببه. ولذلك، حاولنا أن نبحت في تصورات الشباب وتجاربهم مع اللامساواة المجالية على مستوى الخدمات الصحية. حدثتنا ن.ع مثلاً عن واقعة في المستوصف قائلة: «ذهبنا ذات مرة إلى المستوصف فأعطونا الرقم 77. انتظرنا حتى جاء الرقم 77. وعندما دخلنا لم نجد من يستقبلنا أو يُوجّهنا. فبدأنا نبحت عن الطبيب بالمستوصف وفي أثناء تجوّلنا وجدنا الجرحى والمعطوبين من جرّاء تعرضهم لإصابات بليغة يقفون في الممرّات، يقفون هكذا دون أن يتم إسعافهم» (نوميديا، 19 سنة، طالبة جامعية، مجموعة بؤرية نُشّطت خلال شهر أبريل/نيسان 2018).

تتصاعد حدة الوعي باللامساواة المجالية في بعدها الصحي عندما يتم استحضار مدن أخرى من طرف الشباب، مع أن هذه الأخيرة هي الأخرى تعرف تدنيًا ملحوظًا على هذا المستوى. كما تكشف تجارب بعض الشباب الذين تنقلوا إلى مدن أخرى وولجوا مستوصفاتهما هذا الأمر بشكل واضح. تتساءل نوميديا «خذ مثلاً المستوصف في مدينة أخرى، أقصى ما يمكن أن تجده 10 أشخاص أو 20 أمامك ثم يأتي دورك. أما أن تجد 77 شخصاً فهذا كثير» (المقابلة السابقة).

اللامساواة المجالية على مستوى فرص الشغل والبنية التحتية:

يكشف الرجوع إلى المسار الذي أخذته مخططات التنمية وسياساتها بمغرب ما بعد الاستعمار أن هذه السياسات لم تشمل جلّ مناطق المملكة وجهاتها؛ الشيء

(8) طالب الحراك بإحداث مستشفى جامعي بإقليم الحسيمة وإتمام أشغال المستشفى الإقليمي محمد الخامس وتوفير طاقم طبي في جميع التخصصات وبناء مستشفى خاص بالسرطان في القريب العاجل؛ لأن الإصابة بمرض السرطان من أكبر المخاطر التي تهدد سكان الريف؛ حيث يمثل الريفيون المصابون بسرطان الأنف والحنجرة 90 بالمئة من الإصابات الوطنية.

(9) لأجل معلومات أكثر بهذا الشأن انظر على سبيل المثال لا الحصر (Charqi, 2014).

الذي جعل منها مناطق معزولة وغير مُدمجة في النسيج الترابي/السياسي بعدما تم تصنيفها في مجال المغرب «غير النافع» كما هو شأن منطقة الريف بحسب الشباب. لا تخفى الأسباب التاريخية والسياسية لهذا الإقصاء والتهميش بالنسبة لمناطق الجنوب والريف الشمالي التي تعرف ركوداً اقتصادياً ونسب بطالة مرتفعة، خصوصاً وسط الشباب على الرغم من مؤهلاتها الطبيعية والسياحية والفلاحية. وذلك في غياب استثمارات ومشروعات تشمل جل القطاعات ولا تقتصر على السياحية، كما هو الشأن بالنسبة للحسيمة، التي تشكل متفصلاً بالنسبة لشباب المنطقة الذين يستغلون فرصة توافد السياح خلال فصل الصيف للقيام بأنشطة اقتصادية ترقية تدخل في ما يسمى بالهجرة العامة للشباب المغربي «التدبار» في غياب سياسات ناجعة في التدبير. يعتبر عبد الكريم أنّ «شباب المدن الأخرى لهم مجموعة من الفرص، كأن يقوم بتجارة حرّة مثلاً، والتي يمكن أن يقوم بها الشاب الريفي ولكن بشكل موسمي (في فصل الصيف) عندما تأتي الجالية المقيمة بالخارج فيفتح المجال أمامه لممارسة الأعمال الحرة في الحسيمة والناظور باعتبارهما مدينتين سياحيتين تستقطبان أبناء المناطق المجاورة للاشتغال في المقاهي والمطاعم أو البيع بالتجوال. وهذا كله ترقية» (عبد الكريم، 24 سنة، طالب جامعي، مقابلة أنجزت خلال شهر أبريل/نيسان 2018).

تتمظهر اللامساواة المجالية على مستوى فرص الشغل، عندما يتم استحضار المدن الأخرى التي نعتها بعض الشباب، المتعلمين بالمركز، والتي تتوافر فيها هذه الفرص، بحسب آرائهم، علاوة على الخدمات الأخرى. وخصوصاً المدن الكبرى التي استهدفتها المخططات والمشروعات التنموية؛ الشيء الذي أنتج تنمية لا متكافئة بين المناطق. لذلك، طلبنا من الشباب أن يُقارنوا لنا بين الحسيمة ومُدن أخرى من اختيارهم، فحصلنا على بعض الأجوبة. ومن بينها إجابة موحدة «إن سكان المدن الأخرى، كطنجة وفاس والرباط والدار البيضاء، يتوفرون على الطرق والبنية التحتية وكل شيء [...] أما الريف؛ فهو منطقة معزولة، كما هو الشأن بالنسبة للأطلس وسوس والمناطق التي تسمى مناطق السيبة. عكس المركز الذي يتوفر على الطرق ووسائل النقل وسكانه في منأى عن الكوارث الطبيعية» (المقابلة السابقة).

تتوفر المدن والمناطق الأخرى في المغرب على فرص الشغل، بحسب الشباب، عكس الحسيمة وضواحيها؛ أي المناطق المجاورة لها، التي انخرطت في الحراك.

تعتمد هذه الضواحي أساساً على تجارة القنب الهندي⁽¹⁰⁾، ليس من أجل التداوي، بل من أجل أشياء أخرى! فالريف -وبخاصة الغربي- من أكبر المناطق المصدرة للقنب الهندي، وهي ثاني منتج لهذه النبتة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأول مُصدّر غير قانوني لها، وذلك فيما يخص الاستهلاك الفردي وليس الاستخدام الصناعي أو الطبي. يغطي هذا التصدير 70% من الاستهلاك الأوروبي، إلا أنه لا يسهم في تنمية المنطقة؛ نظراً لاستغلالها من طرف كبار المهربين المستغلين لصغار الفلاحين والمزارعين. تقول شابة تكمل دراستها الجامعية: «لا يوجد فرص للشغل هنا في الحسيمة. هناك مصنع واحد فقط [...] تخيل هناك العديد من الطلبة المهندسين الذين يتخرجون في المدرسة الوطنية للمهن التطبيقية (ENSA) ولديهم مشكل الذهاب إلى الرباط والبقاء هناك كثيراً يخضعون للتدريب» (ناريمان، 21 سنة، طالبة جامعية، مجموعة بؤرية نُشِطت خلال شهر مارس/آذار 2018).

تجدر الإشارة هنا إلى بعض الأسباب الموضوعية التي تعترض إقامة مشروعات اقتصادية بمنطقة الريف بهندستها الجغرافية الجبلية وتضاريسها الوعرة⁽¹¹⁾ وطقسها البارد، كما بينت ذلك المعاينة الميدانية لمدينة الحسيمة التي ضربها زلزال سنة 2004 راح ضحيته نحو 1000 قتيل ومئات الجرحى. وهذا ربما ما أدّى إلى تنامي مشاعر الإحباط والحرمان والعداء لدى الشباب، وتعالى نزعات انفصالية لدى الساكنة تُهدد بالنشيطي الإثني للمجتمع نتيجة الإقصاء السياسي والثقافي والاقتصادي، الذي انضاف إلى قسوة الطبيعة والمجال وثقل الذاكرة والتاريخ.

(10) لقد كان يتم هذا، بحسب ريمي لوفو، بتواطؤ مع الدولة ومباركتها في المرحلة التاريخية التي قام بالاشتغال عليها، يقول صاحب الفلاح المغربي المدافع عن العرش «كانت الإدارة تتعامل مع السكان بقدر أكبر من الحيطة والحذر؛ فقد كان من الواجب عليها أن تتسامح إزاء بعض السلوكات من قبيل زراعة الكيف، أو التعرية المبالغ فيها للغابات. ففي مناطق الجبال العليا كان الكيف يعتبر مصدراً للعيش لدى الثلث من السكان هناك» (لوفو، 2011، 124 - 125). أمّا أورسولا هارت؛ فقد وصفت الوضع بعبارة لا تخلو من تهكم عند عودتها إلى الريف سنة 1987. «القنب الهندي، الإنتاج الرئيسي للمنطقة، زراعته قانونية، أما بيعه فغير قانوني». (هارت، 2010، 169).

(11) من المؤكد أن البنى الطبيعية في الريف كان لها دور في استمرار الحراك وصعوبة إخماده من طرف الدولة، والأمر نفسه بالنسبة للمقاومة وحرب التحرير خلال الفترة الاستعمارية كما يؤكد ذلك براون «لقد ساهم الانتدابان الفرنسي والإسباني، وخصائص الجبال الطبيعية البيئية بالنسبة لسهل في نمو حركة المقاومة في اتجاهات مختلفة. لقد خاض الريفيون الحرب ضد إسبانيا، أقاموا جمهورية مستقلة، ونجحوا إلى حد ما في إحراز النصر خلال حرب التحرير (براون 2017، 82).

لقد أدت اللامساواة المَجالِيَّة بين الجهات إلى تكريس وضعيات الفقر والتهميش⁽¹²⁾ في المنطقة، وكرّست العلاقات الصراعية بين ساكنة المركز المحظوظة وساكنة الهامش المستبعدة. ولا غرو أن يؤدي هذا إلى زعزعة الانتماء الوطني والبناء الهوياتي، في غياب سياسات اندماج اقتصادية واجتماعية قائمة على مكافحة التفاوت بين المناطق على مستوى البنيات والتجهيزات التحتية؛ كالطرق والجسور والماء والكهرباء والاستثمارات العمومية والخاصة؛ قصد إدماج الساكنة وتمكين شبابها، وتحرير قدراتهم، وتوجيه فاعليتها في الإنتاج. يقول أحد الشباب: «الشباب عصب وركيزة أساسية يمكن أن تعتمد عليها الدولة. فلدينا فئة عريضة من الشباب في المغرب، وهذه الفئة تُعاني. فأنا كشاب ولجت إلى الجامعة ولكن لدي مجموعة من التخوفات المستقبلية؛ لأنني سأخرج من الجامعة وأعود إلى منطقة الريف لأجد نفسي دون عمل؛ لأن منطقة الريف فقيرة والولوج فيها إلى سوق الشغل صعب جداً» (عبد الكريم، مقابلة سابقة).

يعيش شباب الريف التهميش والإقصاء على الرغم من الإمكانيات والمؤهلات التي يحظى بها بعضهم، ما دام تطلّعهم إلى التغيير والتجديد يظل تحت رحمة الحسابات الفئوية الضيقة بين الأجيال والنخب السياسية والاقتصادية التي تُسيطر ولا تُهيمن، وتأبى أن تُضخّي أو تتنازل عن بعض مصالحها ومواقعها وأدوارها في السيطرة التّفوذ⁽¹³⁾ والتحكّم ومراكمة الثروة واحتكارها. يصف ماسن الوضع قائلاً: «لا توجد بنية تحتية والناس تعيش في الجبال، إذا هطلت الأمطار تُقطع الطّرق. وبعد الحرائك لاحظنا أنه قد تم البدء في إحداث الطرق (الطريق بين تازة والحسيمة)» (ماسن، 20 سنة، مجموعة بؤرية سابقة). لا تقتصر اللامساواة على مستوى الأبعاد المذكورة أعلاه على مدينة الحسيمة ومنطقة الريف بل تتعدّاه إلى مدن ومناطق أخرى في المغرب، كما أكد الشباب، وهو الأمر الذي يفسر توسع دائرة الاحتجاجات

(12) لا يخفى دور التهميش المَجالِي في التعبئة للحركات الاحتجاجية كما انتبه إلى ذلك مجموعة من الباحثين، كمبد الرحمن رشيق في دراساته وأبحاثه الميدانية، يقول رشيق: في «المجتمع ضد الدولة: الحركات الاجتماعية وإستراتيجيات الشارع بالمغرب»: «تتم تعبئة الكتلة الحضرية عبر تيمة التهميش المَجالِي والاجتماعي الذي تعاني منه المراكز الحضرية المجاورة أو البعيدة عن المدن الكبرى. في المدن الصغيرة والمتوسطة يتم تنظيم الاحتجاج الاجتماعي في منأى عن التكتلات السياسية الكلاسيكية؛ فهو يستند إلى التضامن العفوي العاطفي، وعبر القرب المَجالِي والرابط الترابي و رابط الدم والقرب» (Rachik, 2016, 164).

(13) حول دور الحركات الاجتماعية في معارضة السياسة المهيمنة والثوريين المحافظين المحتلين للسلطة والهيئات السياسية وهيئات إنتاج الخطاب انظر (Bourdieu, 1998).

التي تعرفها مجموعة من المدن والمناطق بشكل دوري بعدما اكتشفت ساكنتها حجم اللامساواة المجالية التي تعرفها مدنها ومناطقهم مقارنة مع مدن وجهات أخرى في المغرب. ثمة توسع بحسب الشباب لهذه اللامساواة التي تشمل أكثر من بعد في بعض المدن والمناطق لم تعد ساكنتها قادرة على التحمل أكثر.

يتقاسم المعاناة مع اللامساواة المجالية الشباب المتعلم وغير المتعلم على حد سواء، وإن كان الوعي بها وبفعالية الاحتجاج في مقاومتها والتخفيف منها حاضراً بحدّة لدى الفئة الأولى أكثر من الثانية. أمّا القاسم المشترك بين الفئتين؛ فهو الشعور بالانتماء والتشبث بالثقافة والمجال. والفئتان معاً، على الرغم من التفاوت في حيازة رؤوس الأموال، تحولتا من خلال الحراك إلى فاعل، يُقاوم اللامساواة ويكشف عن أبعادها في منطقة يتخذها مجالاً للسكن على الرغم من هامشيّتها وشظف العيش بها في غياب بدائل أخرى. فالاحتجاج ومقاومة اللامساواة المجالية والمطالبة بالتخفيف منها عبر المشاركة في الحراك له جدوى وفعالية، وإن كانت النتائج جزئية وبسيطة؛ كالبدء في تعبيد طرق استمرّ الاشتغال عليها أكثر من المخطط له والموعد به، أو إحداث شبكة الإنارة في شوارع كانت إلى عهد قريب مُعتمة. تقول شابة ريفية سألناها عن فعالية الحراك في إحداث تغير اجتماعي: «عندما انتهت الاحتجاجات تم إصلاح العديد من الأشياء. لقد بدؤوا يُصلحون الإنارة في بني بوعياش والحسيمة. وبدؤوا يُجهزون الطّرق ويرقّعونها؛ كالطريق بين تازة والحسيمة مثلاً. الكثير من الشوارع أُدخلت إليها الإنارة بعدما كانت مُظلمة، إلى درجة أنني مررت بشوارع وظننت أنني أمرّ بشوارع آخر. هناك طريق بجانبنا لا نستطيع المرور منها مساءً تم تجهيزها بالإنارة بالكامل. كما تم تجهيز الأرصفة وتوظيف بعض الشباب» (زّوآن، طالبة جامعية، 20 سنة، مجموعة بؤرية سابقة).

الشباب وتجربة الحراك:

لم يرتبط تشكل حراك الريف -بحسب شبابه: ذكوراً وإناثاً- بمقتل محسن فكري، على الرغم من أن الحدث كان من بين أسباب نزول ساكنة الحسيمة التي ينحدر منها بائع السمك القتيل ونواحيها إلى الشارع، بل جاء كحصيلة لتراكم تاريخي وصراع أزلّي بين الدولة والمجتمع في الريف المغربي. بين المركز والهامش؛ أي بين الريف باعتباره منطقة من مناطق «السيبة» المعروفة تاريخياً بالتمرد على السُلطة المركزية، وبين الدولة، أو «المخزن»، الذي أخضع هذه المناطق، بغنف أحياناً، في مجموعة من

الأحداث التاريخية (1951، 1926، 1958، 1984، 2011). ويستحضرها الشباب المتعلمون أكثر من غير المتعلمين. «لريف تاريخ كبير طمسته الدولة. لا يمكن أن ننسى مُعلّم حرب العصابات محمد بن عبد الكريم الخطابي كشخصية تاريخية لها مكانة في الريف؛ لأنه استطاع أن ينتصر على المستعمر الإسباني وإعطاءه درساً في النضال. إنه جد وقُدوة بالنسبة للمغاربة ككل وليس في الريف فقط؛ والمقاوم محمد سلام أمزيان وعباس المساعد منسق جيش التحرير. لا يمكن أن ننسى انتصار الخطابي على المستعمر الإسباني في معركة أنوال سنة 1921. وأحداث 1958/59 الدموية (حرب الريف) التي ارتكبت خلالها الدولة مجازر ومقابر جماعية في الريف. ومظاهرات 1984 ضد غلاء المعيشة التي توفي فيها الكثيرون. وزلزال الحسيمة سنة 2004، الذي تكبدت خلاله الحسيمة الكثير من الخسائر. ثم أحداث 2011 من خلال حركة 20 فبراير التي شارك فيها الريف والتي شاركت فيها» (عبد الكريم، مقابلة سابقة).

ظهر الحراك، كما أكد الشباب الذين شاركوا فيه، وكان بعضهم من بين ممثلي تنسيقياته المحلية داخل الأحياء، في الريف بكامله. فإذا كانت البؤرة التي انطلق منها الحراك هي مدينة الحسيمة في أعقاب مقتل محسن فكري؛ حيث خرج الناس يُطالبون بالعدالة (محاكمة المسؤولين عن مقتل بائع السمك)، فإن الحراك قد أخذ أبعاداً أخرى، تجاوزت العدالة إلى المساواة بعد أن صار له ملف مطلب يهم القطاعات الاجتماعية الأساس. لقد بدأ الحراك في الحسيمة، وتمدد ليشمل المناطق الحضرية والقروية وشبه القروية. وكل هذه المناطق تنتمي إلى ما يُعرف في المغرب بالريف الكبير، الذي يتعرض للتهميش والإقصاء، بحسب الشباب، مع بعض التفاوت بين هذه المناطق المكونة له. كما يمكن أن نلمس ذلك، إذا قارنا بين مدينة الحسيمة مجال الدراسة، التي تُشكّل هامشاً لمركز، ومركزاً لهوامش (كإمزورن وبني بوعياش... إلخ)، تشتكي ساكنتها من التهميش المجالي ويعيش شبابها الإقصاء الاجتماعي مقارنة بمجالات ومدن أخرى في المغرب. إنه الهامش ينتفض على المركز كما كان في السابق، ولكن بطرق جديدة، بحسب الشباب.

لم يقتصر حراك الريف على مدينة الحسيمة فقط، ولم يشارك فيه شبابها الذين أجرينا معهم المقابلات والمجموعات البؤرية، بل ظهر في مجموعة من المناطق تتقاسم فيما بينها المجال والتاريخ والهوية والانتماء إلى الاتحاد القبلي الكونفدرالي نفسه. إننا بصدد تجمعات قبلية داخل المدن في حالة الريف الكبير في الشمال الشرقي للمغرب، الذي يتضمن مجموعة من القبائل الكبرى كآيت ورياغل (التي تركز

فيها مدينة الحسيمة)، وگلاعة (مدينة الناظور)، وملطاسة (الدريوش وعين زورة)، وقبيلة آيت وزين (تضم قاسيطة وميضار)، وكزناية وصنهاجة وتلّوراق. وهي كلها قبائل شاركت في الحراك ومناطق تشكّلت في أحيائها السكنية مجموعة من التسيقيات التابعة له.

تتقاسم هذه المناطق والقبائل مجموعة من المرجعيات كاللغة (الأمازيغية) التي استعملها الشباب أكثر من العربية في التسيق للتظاهرات والتفاعل داخلها. والرموز، كعلم جمهورية الريف التي أسسها أحد كبار الشخصيات في الريف (محمد بن عبد الكريم الخطابي ما بين 1921 و1926) والتاريخ وما يحمله من أحداث وشملت ذاكرة شباب الريف بانتصاراتها (معركة أنوال التي ذكرها جل الشباب) وانتكاساتها التي يعلم الشباب المتعلمون بجلها. يقول أحد الشباب الذي كان عضواً في التسيقية التابعة للحراك بـ «كزناية»: «شاركت في الحراك؛ لأن لنا المرجعية التاريخية نفسها التي حملها الأجداد والآباء والأبناء. والأجيال القادمة يمكن أن تصمنا بالعار إذا لم نخرج مع إخواننا. ولذلك علينا أن نترك أثراً كمشاركين في الحدث؛ لأن التاريخ يكتب. بالإضافة إلى مجموعة من المشكلات التي تعرفها المنطقة. لنا ملف مطلبي يضم الرئيسي والثانوي، فإذا كان الملف المطلبي الرئيسي يجمع الريف كافة (المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية) فإن التسيقيات المحلية تسطر هي الأخرى مجموعة من المطالب التي تعاني منها وتريد تحقيقها» (عبد الكريم، مقابلة سابقة).

تجاوزت دائرة الحراك ومطالبه المركز الحضري الذي شهد واقعة طحن الشاب الريفى المنتمى إلى مدينة الحسيمة، وانتقل إلى المراكز شبه الحضرية والقروية. إلا أن ساكنة مدينة الحسيمة كانوا أكثر حضوراً، كما يؤكد شباب الحراك. وذلك يرجع -بحسب بعض التأويلات- إلى كون المدينة تضم أكبر قبائل الريف آيت ورياغل⁽¹⁴⁾، وجسدت فيها الوقفات والاعتصامات واتجهت إلى شوارعها المظاهرات وعرفت ساحاتها التجمعات في غياب هذه الشوارع والساحات⁽¹⁵⁾ في المناطق المجاورة

(14) سبق لدافيد هارت الذي اشتغل ميدانياً لمدة طويلة على هذه القبيلة أن أشار إلى أن «بني ورياغل هم مفتاح المشكلة الريفية، وأن المنطقة لا يمكنها أن تعرف الهدوء ما لم تهزم هذه القبيلة وتُخضع». (د. هارت 2017، 35).

(15) لأجل الاطلاع على تحليل أكثر عمقاً للعلاقة بين المجال الحضري وما يضمّه من ساحات وشوارع وبين تشكّل الحركات الاجتماعية يمكن الرجوع إلى التحليل العميق الذي يقدمه دافيد هارفي في كتابه مدن متمرّدة، الذي يضم بعض الأعمال الميدانية للجغرافى والاقتصادى الماركسى في مدن مختلفة من العالم. (Harvey, 2012) وانظر أيضاً أعمال مانويل كاستلز الأولى (Castells, 1972). وحول المنطقة العربية انظر عمل عبد الرحمن رشيق وأعمال آصف بيات.

«لقد تم التركيز على مدينة الحسمة؛ لأنها تضم المكان الذي قُتل فيه محسن فكري، ليس لأنه يرتكز على أبناء مدينة الحسمة فقط، بل كان الشباب يحتجون قادمين من القبائل الخمس إلى الحسمة للمشاركة في التظاهرات كتظاهرة 20 يوليو، التي حضروا فيها جميعاً بالإضافة إلى مجموعة من التظاهرات» (عبد الكريم، مقابلة سابقة).

راوحت الأشكال الاحتجاجية لشباب حراك الريف بين العنف والسلمية، خصوصاً عندما يتم منع المسيرات أو التظاهرات من طرف الدولة بدعوى أنها غير مرخصة؛ ومن ثم فهي غير قانونية. وبما أن الدولة تحتكر العنف المشروع، يصير التدخل لحل الاعتصامات وإيقاف المظاهرات والمسيرات أمراً بدهياً وروتينياً يومياً؛ وهو الأمر الذي أدى في بعض المرات إلى حدوث مواجهات بين القوات العمومية والشباب المتظاهرين، وهم في أغلبهم ذكور. وصف لنا أحد هؤلاء الشباب الذين شاركوا في مسيرة 20 يوليو 2017 التي عرفت مواجهات عنيفة المشهد بالآتي: «كنت في الحسمة، لحضور جنازة الشهيد (عماد العتابي)؛ حيث كنا ننوي النزول في مظاهرة بعد الجنازة إلى وسط المدينة عبر «إفريتش» و «أفازار» مروراً بـ«إمزورن» لنصل بعد ذلك إلى الحسمة، فتمّ منعنا لتبدأ المواجهة. لقد كان الحجر يتساقط كالشتاء في المواجهات بين الشباب والقوات العمومية، أبانت عن حقد وبغضاء كبيرين لا يمكن تصورهما تجاه المخزن. لقد كان الأغلبية يشتمون القوات العمومية» (عزيز، 25 سنة، شاب يعمل في فندق ويكمل دراسته الجامعية، مقابلة أنجزت خلال شهر يناير 2018).

من الأمور التي أثارت المتتبعين لحراك الريف استمراره لمدة طويلة مقارنة بالحركات الاحتجاجية التي عرفها/يعرفها المغرب بعد 2011. إلى درجة جعلت البعض يشبهه بحركة 20 فبراير التي انتشرت في مختلف أرجاء المملكة ومدنها، مع العلم أن حراك الريف شمل الحسمة ونواحيها، مع بعض الوقفات التضامنية بالمدن الكبرى كالرباط وفاس والدار البيضاء، التي دعيت إليها بعض الإطارات. دفعنا هذا المعطى إلى طرح مسألة الاستمرارية والنفس الطويل للحراك على بعض الشباب من عينة الدراسة لتعرف عوامل هذه الاستمرارية. فحصلنا على بعض الإجابات، من بينها الإجابة الآتية: «حراك الريف استمر من منطلقين، الأول تاريخي والثاني لغوي، علماً أن التاريخ يحكمه أكثر مما هو لغوي. كما تعلم، فسكان الريف وذاكرتهم الجماعية قد تعرضت للعنف والدمار والبؤس والجريمة، لقد ارتكبت إسبانيا في حقهم الجرائم في المرحلة الاستعمارية واستمر هذا مع الاستقلال. وهذا ما يواجههم الآن، لذلك تجد

أطفالاً صغاراً يشاركون في الحراك ويُعتقلون؛ بمعنى أنهم لا يريدون التخلص من تلك الذاكرة الجماعية التي تحكمهم إلى يومنا هذا. هم لا يريدون التنازل، خصوصاً أنهم يعلمون أن أجدادهم قد تعرّضوا للاضطهاد والقمع، والقتل بالغازات السامة» (إبراهيم، 29 سنة، أستاذ بالثانوي التأهيلي، مقابلة أنجزت في يناير/كانون الثاني 2018).

تعرّض الريف، بحسب الشباب، للعنف من طرف الدولة الكولونيالية والدولة الوطنية على حدّ سواء. في المرحلة الأولى، تم التدخل بغاية تفكيك الجمهورية الريفية التي أسّسها عبد الكريم الخطابي سنة 1921؛ واستمرّت إلى سنة 1926؛ حيث تم إخضاع الريف عبر استعمال الغازات السامة التي ما زالت آثارها الجانبية مستمرة إلى يومنا هذا. وهذا ما يستحضره شباب الريف عموماً والمتعلمون منهم تحديداً «كان الريفيون يطمحون لتأسيس جمهورية ريفية لها منطلقات خاصة، فعبد الكريم الخطابي، مقاوم الريف، كان يرفض الديكتاتورية المسيطرة التي تمارس بالمغرب، وكان يسعى إلى تأسيس مغرب جديد؛ هم لا يريدونه؛ لأن النظام القائم -آنذاك- كان متواطئاً مع الاستعمار؛ فالاستقلال الذي تم تحقيقه لم يكن حقيقياً بل شكلي ومفبرك. لقد رفضوا تأسيس مغرب جديد، لأنه يهدّد الملكية، كما أن الدول الغربية (فرنسا وأمريكا) انضمت إلى الملكية؛ لأنها اعتبرت الخطابي مُهدّداً للعرش؛ ومن ثم يجب التعاون لتوقيف المعركة التي يخوضها» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

أدى هذا الإرث التاريخي إلى تشكّل علاقة صراعية انطلقت معالمها منذ ما قبل الاستعمار وما زالت قائمة بين الدولة المركزية والمجتمع في الريف، كان الحراك فرصة لظهورها من جديد في أشكال حديثة. وهو الأمر الذي سيكرر -بحسب بعض الشباب- في مراحل تاريخية لاحقة. «الريفيون يُورث بعضهم لبعض.. فحتى إن توقف الحراك، فقد يتشكل من جديد بعد 5 أو 7 سنوات؛ لأن الذاكرة الجماعية لا يمكن أن تُمحى، من الأمور الصغيرة في العلاقات اليومية إلى الكبيرة، وهذا ما حصل في الريف. ولذلك ترى أن الريف متفوّقون ومنظّمون عكس المناطق الأخرى؛ لأنّ لهم صراعات عميقة مع النظام ما زالوا يحتفظون بها» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

نحن أمام منطقة لها إرث تاريخي، كما تؤكد الكتابات التاريخية للباحثين والشهادات الحية للشباب المتعلّمين، جمعتها علاقات صراعية مع السلطة المركزية، تمردت على الدولتين الكولونيالية والبوسطكولونيالية، وتعرّضت لتفكيك الذاكرة الجماعية. إلا أن الهوية المجروحة والذاكرة الموشومة للشباب لم ينل منها الزمن

ولم يؤآر ففها الأارف المآاصر ولا الصور النمطفة المآرسة آول الرفف والرفففف بالمآرب (وصف الأوباش) الالف اسآفله الآراك -آآسب عفة الالاسة- لأآل آصآف هآة الصورة على مسآوف المآفال الاءماعف. آما كان الرآآع إلى آارفخ المنطفة وأآاآها وشآصفافها ورموزها وسفلة فعالة للآعبئة؛ وهو الأمر الالف أآى إلى اآهام آراك الرفف بالانفصال من طرف بعض الأحزاب السفساسة والمآونات الاءماعفة. «الآراك آطع أشواطاً مهمة وأعطى صورة آضارفة وسلمفة آلبآ الصورة المآرسة آول الرفف والنظره المآلوطة والاحآقارفه الموجهه لساآنآه؛ إآ فقال إن المآآمع الرفف مآآمع مآافظ وإن الرفف أوباش [...] كل ذلك آم إرآاعه إلى الصفر». (فورف، 26 سنة، شاب فعمل فف آطاع البناء. مآموعة بؤرفه آم آآشفطها آلال شهر مارس 2018). آسآطرل شابة رففة: «الآصفه المآعلقة برفع العلم الأمازفف فهمها البعض بأنها انفصال، ولم فروها أنها آعبفر عن فترة آارفآفة عاشها المآآمع، وأنها اعآراز بالهوفه. والاعآراز بالهوفه لا فعنف الانفصال عن الوطن. نحن نعآز بوطننا ونعآز بهوفنا» (آسنا، 21 سنة، طالبة آامعفة. مآموعة بؤرفه آم آآشفطها آلال شهر مارس/آآار 2018).

آراك الرفف: المسار والمصفرف بفعون شباب الرفف؛

آشف الآآبع الفوفمف لأطوار آراك الرفف عبر وسائل الإعلام المرآفة، عن آوتر العلاقة بفن سكان الرفف وأآهزة الالو، إآ آآع عن المواجهات بفن الطرففن اعآقالات فف صفوف الشباب وإصابات مآفاوآه الآطورة لرجال الأمن والقواآ العموفه. ما فآفر الانآباه هنا، هو العنف والعنف المضاء الالف أباء الطرفان. ولذلآ آاولآ الالاسه أن آآآ فف الأسباب والعوامل الالف أنآآ هآه العلاقة. فإذا كانت العلاقة المآوآره بفن سكان الرفف وأآهزة الالو الإفءفولوجفة آآآ أصولها فف الصراع الآارفآ بفن سكان المنطفه وهآه السلطفه فف المآحلة الاسآعمارفة (الظهور البربرف) الالف اسآمر مع الالو الوطنفة، الالف أعلنآ سنة 1958 الآسفمة منطفه عسآرفة بموجب ظهور (ظهور العسآرة 1958)، فأن نشطاء الآراك طالبوا بالفائفه فف الملف المآلطف الالف آم آسفمه إلى الالو الالف قامآ بمأسسة العنف من آلال هآا الظهور، بآسب هؤلاء النشطاء.

شآآ الآآآاجاآ الشبابفة فف الرفف مصار ضآط آبفر لما أآآآآه من صآى إعلامف وآعبئة واسعة للساآنة على المسآوفاء المآلفة والآهوفه والعالمفة،

بحسب الشباب، وهو الأمر الذي حاولت الدولة الحد منه عبر مجموعة من الإستراتيجيات، كتوقيف وسائل النقل (الحافلات) عن العمل حتى يتم إيقاف المد المتواصل من المحتجين الذين يتوافدون على مدينة الحسيمة التي تسمح بنيتها وساحاتها بالتجمهر. تخلّت سيرورات الاحتجاج هاته كما هو معروف مجموعة من الاعتقالات في صفوف المحتجين من مختلف الفئات العمرية؛ كالطفل صديق القليل عماد العتابي الذي أُلقي القبض عليه بتهمة تعبئة التلاميذ وتحريضهم وتم إيداعه إصلاحية الناظور، والشباب الذين تتضارب الروايات وتختلف حول عددهم. وهي اعتقالات أكّدت تصريحات الشباب أنها قد أثرت كثيراً في مسار الحراك ومصيره، خصوصاً أنها قد لحقت أبرز نشاطاته، على الرغم من التلاحم الذي كان من بين أسباب استمرار الحراك وأضفى عليه طابع الاستثناء.

حاولت الدراسة أن تتعرف العوامل التي أسهمت في هذه الاستمرارية ووسّعت من مشاركة الساكنة المحلية وفعاليتها، بمختلف الشرائح والفئات العمرية وبقيادة الشباب. ما دام الاحتجاج وسيلة للتعبير عن مطالب عجزت «الدكاكين السياسية» عن توصيلها وتنزيلها، فمن المعروف أن المجتمعات التي تعرف توسّعاً ديمغرافياً لفئة الشباب، تميل إلى التعرض لهزات احتجاجية أكثر من المجتمعات التي يهيمن عليها كبار السن، فإذا كان هؤلاء يتعلقون بالماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، فإن الشباب أكثر تطلعاً إلى المستقبل على الرغم من إكراهات الحاضر التي لم تمنعهم من الاستشراف والتطلع إلى العيش في مدن ومجتمعات أكثر عدلاً ومساواة. ولن يتحقق هذا -بحسب رأيهم- إلا بالاحتجاج في غياب وسائل وقنوات أخرى للتعبير عن المطالب وصناعة سياسات تستحضر المساواة المجالية والاجتماعية. يقول س.ب: «في حراك الريف الكل انخرطوا بمختلف فئاتهم العمرية وشرائحهم الاجتماعية، هناك شيء مشترك عكس حركة 20 فبراير. ولا ننسى المساندة التي يلقاها الحراك خارج المغرب من طرف الجالية الريفية المقيمة هناك، التي تساند الحراك حتى لا يموت» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

لقد تحوّل حراك الريف إلى نموذج في الاحتجاج دفع ساكنة مناطق أخرى تعرف مدتهم وقُراهم لامساواة مجالية إلى تشكيل حركات احتجاجية مطلبية، الهدف منها المطالبة بالتوزيع المتكافئ للثروات والحد من استغلالها من طرف أقلية دون استفادة معظم الساكنة المحلية، مع بعض الاختلافات في المطالب بحكم الشروط الذاتية والموضوعية، البنيوية والتاريخية لكل مدينة من هذه المدن أو قرية من هذه القرى؛ كأولوية البعد الصحي في مطالب حراك الحسيمة ونواحيها وثانوية

في مطالب «حراكات» أخرى بالمغرب؛ كجريدة مثلاً، التي يطغى على مطالبها البعد الاقتصادي، إلخ.. وعلى الرغم من تفاوت المطالب وأشكال التعبير عنها فإن طريقة تعامل الدولة المغربية، بحسب الشباب: «الناس يطالبون بمستشفى يعالجون فيه من السرطان، وجامعة يستكمل أبناؤهم فيها دراستهم، وهذا من حقهم. ولأنهم خرجوا بهذا الكم في الاحتجاجات فقد تم الانتقام منهم؛ لأن حراك الريف هو المسيرة الوحيدة التي استمرت ولم تتزعزع، والنظام خاف أن يصير الحراك نموذجاً، فمناطق «جريدة» و«تندراة» و«زاكورة» و«وطاط الحاج» تحتج بعد ظهور حراك الريف الذي أصبح نموذجاً احتجاجياً قوياً يضاهي الدولة ويزعزع الثقة في أجهزتها. والدولة تخاف من انتشار النماذج الاحتجاجية.. فالتشكلات الاحتجاجية ليست سهلة، فأن تخرج لشهرين لتحتج بكتلة ديمغرافية قوية وبأشكال نضالية متنوعة أصبح نادراً، فما بالك بحراك استمر لأكثر من سنة كحراك الريف؟» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

تعددت عوامل تشكّل حراك الريف -إذن- وراحت بين التاريخي والبنوي، وانقسمت الأسباب التي دفعت الشباب عينة الدراسة إلى المشاركة في احتجاجاته بين الانتماء الهوياتي والوعي باللامساواة في بعدها المجالي؛ إذ يتقاسم شباب الريف هوية جماعية موحدة مجروحة وذاكرة مشتركة موشومة تظهر في «النحن» الجماعية من جهة، والوعي بالحرمان النسبي⁽¹⁶⁾، في غياب الفرص والخدمات الاجتماعية

(16) تعترض التحليل القائم على نظرية الحرمان النسبي كما تمت بلورته في النظريات الأمريكية، بدءاً برالف تورنر و لويس كيليان في كتابهما المشترك، مروراً بجون دولايد، ليونار بيركوفيتش، تيد روبير جور، وصولاً إلى جون ديفيز الذي اعتمد على كتابات ماركس حول الطبقة العاملة وتحليلات توكفيل للثورة الفرنسية في تحليله للظاهرة الثورية.. مجموعة من المفارقات النظرية والمنهجية، إذا تم إسقاطه على «حراك الريف» الذي نحن بصده؛ إذ تتدخل في هذا الأخير مجموعة من العوامل، غير النفسية الاجتماعية كما بلورها أصحابنا منذ ستينيات القرن العشرين، الذين أغفلوا مجموعة من الخصائص، التي وقفنا عليها بشكل أو بآخر في حراك الريف بعد معاناة يومية ودراسة ميدانية؛ كالأدوار البنوية اللامرئية للمشاركين؛ والحضور القوي للشباب؛ والتعارض مع الأيديولوجيا والعناصر الكليانية، محافظة أو ليبرالية، للفعل الجماعي؛ وبروز التوجهات البرغماتية؛ والسعي وراء إصلاحات مؤسساتية؛ وتساعد الأبعاد الهوياتية، والمعتقدات الرموز والقيم؛ وتداخل الفردي بالجماعي؛ ووجود مطالب فردية؛ والتشديد على اللاعنف وتحدٍ للمعايير المهيمنة؛ والأزمة في القنوات التمثيلية والمشاركة؛ وتساعد العناصر المرجعية الذاتية. وهي خصائص أغفلتها نظرية نظرية الحرمان. بالمقابل، فإننا نجدتها مثلاً في الحركات الاجتماعية الجديدة، يُنظر: (Jhonston, 1997, 277-278)؛ مع العلم أن آلان تورين أشار إليها عرضاً في دراسته حول ثورة ماي 1968 وقدم تصوراً مختلفاً تماماً حولها في رده على منتقديه في كتاب براديفما جديدة لفهم عالم اليوم. انظر: (A. Touraine, 1968، تورين 2011، 262-267). للاطلاع على نقد موجه إلى أطروحات الحرمان المفسرة للفعل الاحتجاجي بالمغرب ينظر: (زين الدين 2017، 178-179-180).

الأساسية من جهة ثانية. ولا تقتصر اللامساواة التي تعرفها منطقة الريف، والتي كانت سبباً في تشكّل حراك مدينة الحسيمة، على المستويات: الصحي والتعليمي والاقتصادي، بل تشمل سلسلة من المتغيرات التي تتقاطع وتتداخل في حياة الأفراد اليومية في المجتمعات المعاصرة؛ مثل الانقلاب الذي لحق أشكال العمالة والتوظيف، وتفاقم الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الفردية وما نتج عنها من تفكك للأشكال القديمة للعائلة الممتدة والتحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية؛ إذ صارت المخاطرة ثاوية في خيارات الأفراد ومساراتهم التعليمية والمهنية، ومندمجة مع مستقبلهم الذي فقد عنصر الاستقرار والاستمرارية، إلى الحد الذي أصبح من الصعب معه التكهن بالمعارف والمهارات التي ستُطلب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

شباب الريف: من اللامساواة المجالية إلى الهجرة الخارجية،

تحتمل قراءة مسألة الهجرة في الريف المغربي قراءات متعددة بمداخل متشعبة وخلفيات متباينة في سياقات سوسيو-تاريخية متفاوتة؛ فهناك قراءة الباحثين في العلوم السياسية، كريمي لوفو مثلاً، الذي اعتبر أن الهجرة إلى أوروبا قد جاءت لتخفف الضغط الذي كان سيفقد غير محتمل في حالة أخرى، (2011، 125)؛ بل أكثر من ذلك اعتبر صاحبنا أن الهجرة كانت تسهم في إضفاء بعض التوازن على هذه الجهة المكتظة بالسكان، ومن المعلوم أن تلك الهجرة المتميزة بقصر آجالها المحدودة قد تحولت إلى هجرة طويلة الأجل نحو أوروبا. (لوفو، 2011، 128)؛ وهناك قراءة الأنثروبولوجيا؛ إذ سبق لأكبر المشتغلين ميدانياً على منطقة الريف، دافيد هارت، أن أكد أن الريف الأوسط كان دائماً منطقة مكتظة بالسكان، وبسبب هزال موارده الزراعية، وجد دائماً حليين لهذه المشكلة: أولهما الهجرة العمالية، وثانيهما عادة الثأر ودية الدم، وغير ذلك من الأمور التي كانت متطورة لدى بني ورياغل أكثر من بقية القبائل المغربية (هارت، 2017، 30، 95-69، Hart 1976)، وصولاً إلى القراءة من الداخل التي يقدمها الباحثون المحليون هنا، الذين انطلقوا من الأزمة الخانقة التي عصفت بالاقتصاد الأوروبي، والتي أدت إلى انحسار إمكانيات الهجرة وتضرر التضامن العائلي من جراء تراجع التحويلات، في ظل تضيق الخناق على المستوى الداخلي من خلال محاربة المخدرات وضعف مخططات التنمية، التي تسببت في انخفاض القدرة الشرائية لدى الساكنة التي أدت إلى سيادة مشاعر الحرمان النسبي لدى الفئات الاجتماعية الشغوفة بمقارنة أوضاعها، سواء مع السابق

أو مع الطبقات الأخرى التي أخذت حظها من موارد الهجرة، (حوكا، دنان، والنضر، 2018، 73). لقد أدى مدخول الهجرة إلى أوروبا -بحسب القراءة الأخيرة- إلى تقويض الأسس الاقتصادية والاجتماعية لقيم البقاء السائدة إلى أمد قريب، وإلى حدوث تحولات ثقافية وتشكيلات اجتماعية مغايرة نسبياً لما كان سائداً في الماضي؛ إذ غيرت الهجرة ملامح الريف وسلبت روحه الثقافية التقليدية المرتبطة بنبات الصبار والأنماط الطقوسية للتمايز والحظوة الاجتماعيين. كما أسهم ارتفاع دخل الأسر من خلال موارد الهجرة في ضرب الأسس الاقتصادية والثقافية التي ظلت تضع الحدود بين الكبار والصغار في منطقة الريف.. معلنة انقسام الريف على نفسه بناء على معيار الاستفادة من موارد الهجرة بين مستفيدين مستهلكين وناقمين على الأوضاع. (حوكا، دنان، والنضر، 2018، 77).

ولأن الريف قد اشتهر بهجرة ساكنته إلى الخارج، فقد دفعنا هذا إلى مُساءلة دور الحراك واللامساواة المجالية التي تعرفها مدينة الحسيمة ومنطقة الريف في دفع الشباب إلى التفكير في الهجرة من جهة، وفي مساندة المهاجرين لحراك الريف الذي أخذ بعداً دولياً على خلاف حركات 20 فبراير أو حراك جرادة في المغرب من جهة ثانية. على المستوى الأول، يُمكن أن نجزم بأن جلّ الشباب الذين أجرينا معهم المقابلات والمجموعات البؤرية، يفكّرون في مغادرة مدينة الحسيمة والريف، سواء نحو مدن أخرى في المغرب أو إلى الخارج. كما أكّد الشباب الدور الإيجابي الذي أدته الجالية الريفية المقيمة بالخارج في التعريف بالحراك ومطالبه. يقول شاب ريفي «الأطر المنحدرة من الريف والمقيمة بالخارج استطاعوا أن يساعدوا الحراك في الداخل، ولكن عامل الذاكرة هو الذي يظل حاضراً، والرجوع إلى الماضي يبقى ثابتاً؛ لأن المغرب أمازيغ، بربر، لا يمكن أن ننسى هذا؛ لأنه حقيقة تاريخية. لا يعني هذا أننا نقصي الطرف الآخر، بل يجب أن نتعاش؛ لأن الديمقراطية تلزمنا بأن نتعاش، وأن يحترم بعضنا بعضاً في إطار ما يسمى القانون. لا يمكن إقصاء الطرف الآخر بسبب اختلافه الجنسي أو العرقي أو أصله الاجتماعي» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

يشهد الريف المغربي حركية مضادة، تقوم على تهريب السلع الأجنبية ونزيف الهجرة نحو الخارج وزراعة الحشيش وما يرتبط بها من تبييض الأموال. ولن نستغرب حينما نعلم أن منطقة الريف معروفة بالهجرة وتُسجل أعلى نسبها؛ ففي ظل هذا الوضع الذي تغيب فيه فرص الشغل بمنطقة ذات مؤهلات خاصة ولا يستفيد منها الساكنة لأسباب معروفة، تصير الهجرة هدفاً أسمى بالنسبة إلى الشباب، سواء على

المستوى الداخلي (الهجرة إلى مناطق أخرى في المغرب) أو الخارجي (الهجرة إلى مدن أخرى خارج المغرب). وهذا ما جعلنا نسأل شباب العينة عن أسباب الظاهرة عموماً تمهيداً لسؤالهم عن مدى تفكيرهم في الهجرة مستقبلاً تحديداً. «المخزن تعامل مع الهامش بطريقة سياسية لم تنجح، كتقديم جوازات السفر لتسهيل الهجرة (التهجير) في السبعينيات والثمانينيات على المستوى الداخلي (مناطق أخرى في المغرب) والخارجي (أوروبا) كي يتم إفراغ منطقة الريف من السكان؛ لأنهم يشكلون خطراً على المركز. فالشمال الشرقي من أغنى المناطق؛ إذ يتوفر على ثروات معدنية وسمكية لا يستفيد منها الإنسان الريفي؛ وهذا ما يدفعه إلى الهجرة نحو مدن أخرى لأجل البحث عن العمل» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

بين الخارجي والداخلي في تفسير عوامل الهجرة وأسبابها وآثارها الجانبية في منطقة الريف بالمغرب، هناك تصريحات الشباب وتطلعاتهم أمام واقع اللامساواة المجالية التي تعرفها مدينة الحسيمة ومنطقة الريف. فبعضهم اعتبر أن الريف مستهدف بسياسة تهجير يقودها المخزن. فالشباب الذكور اعتبروا أنها سياسة لم تُؤتِ أكلها، أمّا الشباب الإناث؛ فأكدن أنها نجحت في دفع الشباب إلى الهجرة. وهو الأمر الذي ازدادت وتيرته -بحسب رأيهن- مع تشكل حراك الريف. «في الفترة الأخيرة ظهرت الهجرة، شباب الريف ذهبوا جميعاً (بحسرة) لم يعد هناك أحد. وحتى أولئك الذين كانوا يناضلون فهم الآن في أوروبا. كيف ذهبوا؟ أظن أن سياسة المغرب سياسة ذكية، أدخلت بعض الناس المروجين للهجرة، في تلك الفترة تم صنع فيديوهات نشرت على مواقع التواصل، يظهر فيها الريفي يقول: «امي .. أريد أن أذهب» (ثاميمونت، مجموعة بؤرية سابقة).

يحضر حلم الهجرة بالنسبة للشباب الذكور أكثر من الإناث، مع تركيز خاص على الدول الأوروبية أكثر من غيرها، بحكم الأقارب الذين قد يسهلون على الشاب الحامل لمشروع هجرة عملية الاندماج في المهجر. مع حضور حلم العودة لاحقاً إلى الريف لدى الشباب ما دام الغرض هو البحث عن الشغل الذي لا يتوافر في الحسيمة وضواحيها، وجمع مَدخرات مالية تسمح بالعيش في منطقة فقيرة قال عنها الشباب إنها تستهلك ولا تنتج⁽¹⁷⁾. «أريد أن أغادر المغرب نحو هولندا؛ لأنها دولة تمنح

(17) سبق لزوجة الأنثروبولوجي دافيد هارت أن وصفت الوضع في الريف عندما عادت إليه بشكل مكثف، فقد كتبت أرسولا في الكتاب الذي نشر بعد وفاتها «جلبت الهجرة الكبيرة التي عرفها الريف تجزؤً وتقطع أوصال العائلة النووية إما بشكل مؤقت وإما بشكل دائم. فالنساء =

الحقوق لمواطنيها ويوجد فيها بعض أفراد عائلتي (يوجدون في فرنسا وإسبانيا). وإذا هاجرت فسأعود إلى الريف؛ لأنها أُمي الثانية. فالهدف هو توفير دخل للعيش فيها. فالريف -كما يقال- مثل المطبخ الذي يتطلب أن نجلب له المواد دائماً، إنها تستهلك فقط ولا تنتج» (عبد الكريم، مقابلة مذكورة).

شباب الريف: ثقل الماضي، إكراهات الحاضر وآفاق المستقبل؛

تتجلى التصنيفات القبلية في تصريحات الشباب وتطغى الأبعاد التاريخية على تصوراتهم حول واقع اللامساواة المجالية التي تعرفها مدينة الحسيمة ومنطقة الريف. تتفاوت هذه التصنيفات بين ما قبل التدخل الفرنسي في المغرب عبر فرض الحماية سنة 1912 وما بعده. وتنعكس تأثيرات هذه المسارات التاريخية على المستويات البنيوية والتنظيمية في التفاعلات الاجتماعية والتصورات الرمزية التي يحملها الشباب. «نحن ما زلنا ندفع تكاليف الاستعمار المتمثلة في مبدأ فرق تسد [...] ونحن الأمازيغ نعاني من هذا المشكل الذي يطفو فوق السطح في الانتخابات. فحتى إذا تشكل حراك شعبي، لا يمكن أن تتجمع قبائل آيت ورياغل وآيت علي وآيت الفرح [...] مع العلم بأنهم أمازيغ، مسلمون، ولهم الأصول نفسها، لكنهم لا يتفاهمون» (إبراهيم، مقابلة مذكورة).

يحمل الشباب تصورات حول الدولة والنظام السياسي، يمكن القبض عليها في التفاعلات البيئذاتية بين الأفراد العاديين وممثلي السلطة المحلية (المخزن الجديد) من مقدمين وشيوخ وقواد. ويتخذ الفعل الاحتجاجي أبعاداً مجالية ترتبط بخصوصيات المجال وأطره الاجتماعية. وهذا ما جعل شباب الحراك يخوضون رهانات رمزية.

= اللواتي يمكن هنا يرين كيف أن بعض صديقاتهن يرافقن أزواجهن للعيش في أوروبا الرائعة. هؤلاء الشابات المتحررات يعدن وهن يحملن أخباراً وإشاعات عن الأزواج الغائبين، ويحكين أن البعض منهم قد تزوجوا هناك بالأجنبيات وهن لا يعرفن أنهم متزوجون ولديهم أولاد في المغرب. وهذا يسبب الغيرة والحيرة للنساء اللواتي يمكن في البلاد. رأينا الكثير من الشباب من دون عمل يجلسون في المقاهي ينتظرون وصول حوالة مالية قد يرسلها الأب.. فعلى الرغم من كل أموال المهاجرين التي تستثمر في المنطقة، فنسبة البطالة مرتفعة جداً، زيادة على الكثافة السكانية. أما الفلاحة؛ فهي متأخرة بسبب هجرة الرجال إلى أوروبا أو لكثرة استغلال الأراضي القليلة الخصوبة. وأخيراً الاستهلاك المفرط -بحسب ما يحكى- للحشيش في المنطقة يجعل الأمر أكثر صعوبة. وعلى الرغم من المصدر الكبير للعملة الصعبة التي تدرها الهجرة، فإن الريف ما زال مضرب المشكلات الشائكة المستعصية للحلول؛ كالفقر وتزايد السكان وانخفاض الإنتاج الفلاحي وضعف التماسك الأسري واستهلاك المخدرات. كل هذه العناصر مجتمعة تجعل الوضعية السوسيو-سياسية متفجرة بقوة» (أ. هارت 2010، 170).

كما تكشف ذلك تصريحات الشباب المتمدرس المطلع على التاريخ «السري» للريف وعلى العلاقة المتوترة بين المجتمع الريفي والدولة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. «الاستعمار لم ينجح في تشتيت الريف. مع أنه نجح في تقسيم المغرب إلى القبائل، قد يكون حراك الريف قد عرف تدخلاً خارجياً، ولكن ها هم سكان جرادة يخرجون الآن، في احتجاجات ومتشبثون بثوابت الوطن، يرفعون رايتهم، ولكن الدولة لن تلبى المطالب؛ لأنها تخشى توسع الاحتجاجات بالمغرب، وتريد أن تقبرها، وتمرر معادلة أن الدولة هي التي تغني وهي التي تفقر، فإذا أرادت أن تعطيك شيئاً أعطته لك، وإذا لم ترد فاحتج أو لا تحتج؛ بمعنى أنها تبعث رسائل تؤكد من خلالها استمرار هيبة الدولة وقيامها، فالدولة تضرب بعيداً وتخاف من الأشكال الاحتجاجية من هذا النوع» (إبراهيم، المقابلة السابقة).

لقد كرّس الاستعمار -بحسب الشباب- مبدأ فرق تسد بين القبائل. وهذا ما أرحى بظلاله على المراحل التاريخية لما بعد الاستعمار، والتي تطفئ في المناسبات التي تُشكل فرصة لاتخاذ قرارات تهم المشاركة السياسية والمدنية والانخراط في تدبير الشأن العام وتغييره تنظيمياً وبنية؛ كالانتخابات والحركات الاجتماعية. دفعا هذا الأمر إلى محاولة تعرف منظور الشباب للمشاركة السياسية والمدنية لأعضاء أعتد القبائل الريفية آيت ورياغل الأكثر تمثيلية في حراك الريف لأسباب موضوعية، من بينها تمركز هذه القبيلة في مدينة الحسيمة. فوصف لنا أحد شباب الريف الوضع انطلاقاً من تجربة شخصية: «يوم الانتخابات يدافع كل عضو عن المرشح الذي ينتمي إلى قبيلته؛ فهم لم يصلوا إلى ذلك المستوى من الوعي الذي يذوب معه الاختلاف في الانتماء إلى القبيلة نحو الاجتماع حول مبدأ قدرة المرشح على تمثيلنا؛ لأن المرشح عندما ينجح يتحول إلى خدمة قبيلته وينحاز إليها؛ لأنه يُمثلها، وهذا هو المشكل. فنحن مثلاً آيت ورياغل، لدينا مبدأ فرق تسد مكرس بشكل كبير. نحن هناك نعاني، خصوصاً مع انتشار الأمية التي تكرر العنصرية، فتجد الشخص القادم من تاونات للسكن في الريف يقال عنه هذاك غير «ثاغراب»؛ أي أنه ناطق باللغة العربية. لكن هذا لا ينطبق على المتمدرسين (القاريين)؛ فأنا مثلاً كإنسان «قاري وواع» أعرف كيف أدبر الاختلاف، فلا يهمني من أين أتيت؛ لأن الأساس هو أنك إنسان، فالاختلافات اللغوية ليست مهمة. ولكن الاستعمار جعل الناس أميين وغير واعين، وهذا هو سبب عدم نجاح الحراك أو الثورة؛ لأن الناس غير واعين. الناس أميون» (إبراهيم، مقابلة سابقة).

خاتمة:

إذا كانت تيمات التعبئة تختلف وتتباين تبعاً للتباين الحاصل بين المجالات في تقسيماتها الأساسية المبثوثة في خطابات الباحثين المشتغلين على الحقل العلمي الخاص بالمدينة والتحضر والحركات الاجتماعية (Rachik, 2016)، فإن حراك الريف الذي شمل مدينة الحسيمة باعتبارها مركزاً حضرياً وتمت التعبئة له عبر تيمات التهميش المجالي، هي نفسها التيمات التي حضرت في التعبئة للحراك في المراكز شبه الحضرية كـ«إمزورن» و«بني بوعياش» و«تمسّان» وغيرها.

عكس «الإصلاحات» (Revolution) التي اتسمت -بحسب آصف بيات- بالتعامل الهامشي لنخبها مع قضايا العدالة التوزيعية والحقوق الاجتماعية والسياسات الطبقية على حساب الأطر الفكرية الشائعة المشروطة بحدود المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحقوق الفردية والديمقراطية وسياسات الهوية (Bayat, 2017, 19-73)، نجد في حراك الريف، إلى جانب المرتكز الفكري والإيديولوجي المشترك بين شباب الريف القائم على مرجعية ثقافية وتاريخية مكتوبة وشفوية، تركيزاً من شباب الحراك على القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومن بينها قضايا التوظيف والأرض والسكن والنمط الحضري والاستهلاك الجمعي، في غياب نمط حضري واضح المعالم على إثر الطابع الجبلي لمدينة الحسيمة ولمنطقة الريف، الذي يجعل منها متصلاً قروياً-حضرياً.

سمح هذا المُتّصل القروي-الحضري للشباب المنحدرين من الحسيمة والمناطق المجاورة لها (إمزورن، بني بوعياش.. إلخ) بالمشاركة في الأشكال الاحتجاجية للحراك وممارسة سياسة الشارع باعتباره صيغة متكاملة للتحرر من قبضة السلطة، وساحة للانتظام والحركة الحاملة لروح المقاومة المستلهمة من الشخصيات البطولية (عبد الكريم الخطابي، محمد سلام أمزيان) والمعارك التاريخية (معركة أنوال). إنه خزان معانٍ تداخل فيه الفعل بالإيديولوجيا، واشتبك معه التاريخ بالهوية، وتم تداوله بساحات الاعتصام وعلى قنوات الاتصال الشبكية قصد إعادة إنتاجه، بين فئات عمرية متباينة وشرائح اجتماعية، مختلفة، القاسم المشترك بينها هو مواجهة المركز الذي يفرض سلطته السياسية والاقتصادية على منطقة هامشية عُرفت تاريخياً بنزعتها التحررية.

المراجع:

- إحريشان، عمر. (2018). حراك الريف: السياق والتفاعل والخصائص. *دورية سياسات عربية*، 31 آذار/مارس: 67-80.
- بادي، برتراند. فيدال، دومينيك. (2015). *عالم اللامساواة: أوضاع العالم 2016*، ترجمة: حسن مروة، بيروت: منتدى المعارف ومؤسسة الفكر العربي.
- براون، كنيث. (2017). المقاومة والحركة الوطنية، *مجلة الملتقى*، (42): 81-85.
- بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين*. تقرير برنامج الأمم المتحدة التنمى الإنمائي للتنمية البشرية لسنة 2019. الرابط: <https://bit.ly/3qc6oah>.
- بلقزيز، عبد الإله. (2012). *ثورات وخيبات: في التغيير الذي لم يكتمل*، بيروت: منتدى المعارف.
- بوعزيزي، محسن. (2008). فضاء الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية: الحالة التونسية مثلاً. *مجلة إضافات*، (1): 9-24.
- بوعنافة، علي. (2007). الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- تورين، آلان. (2011). باراديفما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حمودي، عبد الله. (2010). *الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة*. الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- حوكا، بن أحمد؛ ودنان، حسن؛ والنضر، محمد. (2018). احتجاجات الريف المغربي: من الديمغرافيا السياسية إلى فنومولوجيا الذاكرة. *مجلة المستقبل العربي*، (467): 68-90.
- سعدي، محمد. (2020). *حراك الريف: ديناميات الهوية الاحتجاجية*، طنجة: سليكي إخوان.
- سعود، الطاهر؛ موهرياشة، عبد الحليم. المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي. *دورية عمران*، (5): 18، خريف، 2016.
- سعيد، إدوارد. (2007). *الثقافة والمقاومة*، ترجمة: علاء الدين أبو زينة. بيروت-القاهرة، دار الآداب والمركز القومي للترجمة.
- شكر، عبد الغفار. (2016). العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني. *المستقبل العربي*، (448): 87-95.

- الشوبكي، عمرو (تحرير). (2014). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، الجزائر، سورية البحرين). بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- عياش، جبرمان. (1992). *أصول حرب الريف*. الدار البيضاء، النجاح الجديدة.
- فاوبار، محمد؛ وعبابو، محمد. (2017). الثابت والمتحول في سياسات الاندماج الاجتماعي بالمغرب. *مجلة آفاق سوسولوجية*، (4): 13-73.
- كاستلز، مانويل. (2018). *شبكات الغضب والأمل. الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت*، ترجمة: هادي عبد اللطيف. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- كينغسميل هارت، أورسولا. (2010). *وراء باب الفناء: الحياة اليومية للنساء الريفيات*، ترجمة: عبدالله الجرמוني. الدار البيضاء، النجاح الجديدة.
- لوفو، ريمي. (2011). *الفلاح المغربي المدافع عن العرش*. الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
- مجموعة. (2013). *جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية: من المجال الافتراضي إلى الثورة*. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مولييراس، أوجيست. (2007). *المغرب المجهول: اكتشاف الريف*، الجزء الأول، ترجمة: عزالدين الخطابي. الدار البيضاء، النجاح الجديدة.
- مونتغمري هارت، دافيد. (2017). *المؤسسات الاجتماعية-السياسية وإصلاحات الخطابي*. *مجلة الملتقى*، (42): 28-37.
- ميلانوفيتش، برانكو. (2018). *الذين يملكون والذين لا يملكون: تاريخ مختصر وخاص للامساواة العالمية*، ترجمة: وليد أبو بكر، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وزارة الشباب والرياضة. (2014). *الإستراتيجية المندمجة للشباب 2015-2030*، شبيبة مواطنة مبادرة ومتفتحة. المملكة المغربية.
- Ababou, M., et Faoubar, M. (2018) «*Contribution à la sociologie des mouvements sociaux au Maroc: exemple des composant politique de mouvement de 20 février.*» Horizon N° 5.
- Bayat, A. (2010). *Life as politics: How ordinary people change the Middle East*. Amsterdam: Amsterdam University Press.
- Bayat, A. (2017). *Revolution without revolutionaries, Making sense of the Arab Spring* Stanford Stanford University Press.
- Bourdieu, B. (1998). *Contre Feux*. Paris: Raisons D'agir.
- Castells, M. (1972). *Lutte Urbaine*. Paris: Maspero.
- Catusse, M. (2013). *Au-delà de «l'opposition à sa Majesté»: mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc*. Pouvoirs (n° 145)• 2013/2: 31-46.

- Catusse, M. (2013). *La question sociale aux marges des soulèvements arabes: leçons libanaises et marocaines*. Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.) « Critique internationale » N° 61• 2013/4: 19 à34.
- Charqi, M. (2014). *Armes Chimiques De Destruction Massif Sur Le Rif: Histoire, Effets, Droits, Préjudices et Réparation*. Salé: Beni Snassen.
- Harvey, D. (2012). *Rebel Cities: From the right to the city to the urban revolution*. London/ New York: Verso.
- Jhon, S. (2006). *Sociology: the key Concepts*. London and New York: Routledge.
- Jhonston, H. (1997). «Identities, Grievances, And New Social Movements». In: *Social Movements: Perspectives and Issues*, de F. Kurt Cylke, Jr Steven M. Buechler,. California: Mounatain View, 259-295.
- Lobao, Linda M., Gregory, H , et Ann R. Tickamyer. (2007) *The Sociology of Spatial Inequality*. New York: Albany.
- Najib, K. (2017), « Inégalités socio-spatiales dans les villes et leurs évolutions récentes: comparaison de Besançon, Mulhouse et Strasbourg», Cybergeog: European Journal of Geography [En línea], Espacio, Sociedad, Territorio, documento 808, Publicado el 23 febrero 2017, consultado el 16 marzo 2022. URL: <https://bit.ly/3MWVDSY>.
- Oxfam, 2019. *Un Maroc égalitaire, une taxation juste*, Publication date: 29 avril 2019, URL: <https://bit.ly/3tUY7Zi>
- Oxfam. (2019). *Reward work, not wealth*. Publication date: 22 January 2018, URL: <https://bit.ly/37C9Ogf>
- Paugam, S. (2010). *Les 100 Mots de la sociologie*. Paris: Puf, Coll: Que Sais-je.
- Rachik, A. (2016). *La société contre l'état: Mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc*. Casablanca: La Croisée des Chemins.
- Touraine, A. (1968). *Le communisme utopique*. Paris: Seuil.

قدم في: مايو 2019

أجيز في: مارس 2020

